للحديث تتمة...

أزمة المؤسسة في ليبيا

أسامة علي

حتى الثلاثاء ليلاً، سجلت مدينة الزاوية، غرب العاصمة الليبية طرابلس، سادس استهداف بطائرة مسيّرة منذ السبت الماضي، طاول بعضها خزانات داخل المجمع النفطي، قبل أن تمتد الضربات إلى محطة مياه وأخرى للكهرباء. وبالتوازي، زُرعت عبوة ناسفة في سيارة أمر إدارة الاستخبارات العسكرية في بنغازي فوزي المنصوري فقتلته. صحيح أنه لا يمكن الربط بين هذه الحوادث واستباق التحقيقات في هوية الفاعلين، لكنها تفرض سؤالاً يتجاوزها: إذاً، لماذا كل هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية المنتشرة في البلاد تحت مسميات عديدة؟

في طرابلس توجد وزارتا الدفاع والداخلية، إلى جانب أجهزة أمنية واستخباراتية متعددة، وفي بنغازي توجد مؤسسة عسكرية وأجهزة أمنية تابعة لها أيضاً، ومع ذلك، تستطيع جهات مجهولة تكرار استهداف منشآت حيوية في مدينة واحدة على مدى أيام، فيما تتمكن جهة أخرى من الوصول إلى سيارة مسؤول أمني رفيع وزرع عبوة ناسفة فيها. المشكلة هنا تتخطى نقص مؤسسات القوة، وتظهر بشكل صارخ في ضعف قدرتها على العمل باعتبارها منظومة متكاملة، فالمعروف أن المؤسسة الأمنية وظيفتها منع وقوع الخطر، والمؤسسة الاستخباراتية تكشف الخطر قبل وقوعه، وصولاً إلى القضاء الذي يحاسب ويعاقب، لكن هل يحدث هذا في ليبيا؟

في الواقع، تتكرر الهجمات وتنتهي بإطلاق الوعود بفتح التحقيقات وملاحقة الجناة، من دون نتائج معلنة، لماذا؟ هذا السؤال مطروح منذ سنوات، لكن الوقائع الأخيرة تضيف إليه أسئلة أخرى: من يملك القرار الأمني الفعلي في البلاد؟ وهل تعدد المؤسسات الأمنية والعسكرية انعكاس لتعدد مراكز القوة والنفوذ؟ وهل يشير الصمت الرسمي المستمر منذ أيام بشأن ما يجري في الزاوية إلى أن الأجهزة تعرف الجهة الفاعلة ولا تعلنها ولا تستطيع مكافحتها؟

ربما السؤال الأخير يقارب الواقع، وإلا فكيف يمكن أن تتكرر الحوادث نفسها في أيام معدودة وفي المدينة نفسها من دون اكتشاف الجهة الفاعلة؟ والسؤال هنا سينقلب الآن: هل تعاني الدولة نقصاً في المؤسسات أم فائضاً فيها من دون تنسيق وقيادة موحّدة وقدرة حقيقية على إنفاذ القرار؟ سيُقال إن هذه الفوضى إحدى نتائج الانقسام السياسي، لكن الانقسام نفسه يبدو نتاجاً لهذه الفوضى المؤسسية، لتتحدد المشكلة في غياب المعنى الحقيقي للمؤسسة، بعدما تحوّلت المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى قادة المجموعات المسلحة إلى عناوين رسمية لوجودهم المسلح ووسيلة لإضفاء الشرعية عليه.

الحدث

لا تزال الفجوة بين إيران والولايات المتحدة في المفاوضات للعودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار قائمة، بما يؤخّر التوصل إلى تفاهمات، خصوصاً في ظل مطالب إيرانية لا تزال إدارة دونالد ترامب ترفض التجاوب معها

بزشكيان مستقبلا وزير الداخلية الباكستاني في طهران، 11 أغسطس 2026 (رويترز)

رفض واشنطن مطالب طهران يؤخر التفاهمات

فجوة مستمرة بين الطرفين تستبعد الاتفاق القريب

طهران ـ **صابر غل عنبري**
إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

تتضارب المعطيات بين يوم وآخر حول المفاوضات إنهاء الحرب على إيران، فبينما كان وزير الدفاع الباكستاني خواجة آصف قد أعلن الثلاثاء، أن واشنطن وطهران «تقتربان من التوصل إلى نوع من الترتيبات» بشأن مضيق هرمز، وتأكيد قطر أن المفاوضات في «نقطة مفصلية»، فإن المعطيات أمس الأربعاء، أظهرت تمسكاً إيرانياً ببعض المطالب التي لا تزال إدارة دونالد ترامب ترفض تلبيتها، ما يؤخر العودة إلى وقف النار والتوصل إلى اتفاق حول إعادة فتح مضيق هرمز.

وأكدت مصادر مطلعة على المسار الدبلوماسي لـ«العربي الجديد»، أمس الأربعاء، أن الاتصالات الجارية لا تعكس حتى الآن مؤشرات قوية إلى قرب التوصل إلى اتفاق، وأن الفجوة بين مواقف واشنطن وطهران لا تزال قائمة. وقالت المصادر إن من التعديلات التي تطالب بها طهران انسحاب القوات الأميركية من محيط إيران وعدم ربط ذلك بالمفاوضات النووية لاحقاً، والإفراج عن أرصدة إيرانية من دون قيد أو شرط. وأوضحت المصادر أن الطرفين يبديان «جدية ورغبة في التوصل إلى حل، لكن الجهود الدبلوماسية تشهد تعثراً بسبب تباعد مواقفهما حتى اللحظة»، مشيرة إلى أن رفض واشنطن مطالب إيرانية حتى الآن «آخّر الاتفاق الإيراني العُماني شبه الجاهز بشأن مضيق هرمز والذي كان متوقعاً أن يرى النور قبل أيام». كذلك نقلت المصادر لـ«العربي الجديد» أن المباحثات الإيرانية العمانية «مرتبطة بشكل أو آخر بالجهود الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة حيث تتأثر بنتائج هذه الجهود، فضلاً عن أن إبرام الاتفاق الإيراني العُماني في حال استيفاء تفاهمات إيرانية أميركية سيدفع الأخيرة إلى الأمام، وهو ما لم يحصل حتى الآن».

كما قال مصدر في الخارجية الباكستانية لـ«العربي الجديد» إن إسلام آباد تركز حالياً من خلال جهودها على إعادة الطرفين إلى مذكرة التفاهم التي رعتها باكستان، باعتبارها الإطار الذي يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لاستئناف الحوار، موضحاً أن المعضلة الأساسية هي أن طهران تريد إدخال تعديلات إلى تلك المذكرة، لكن الولايات المتحدة غير مستعدة للاستجابة لمطالب إيران، الأمر الذي يجعل الطريق معقّداً نحو الوصول إلى أي توافق. وأوضح المصدر أنّ إسلام آباد تسعى في هذه المرحلة لاستعادة الزخم الذي رافق وساطتها السابقة، مستفيدةً من علاقاتها مع الطرفين وموقعها الجغرافي والسياسي في المنطقة، وقد تكثفت الاتصالات الباكستانية مع المسؤولين الإيرانيين، بالتزامن مع استمرار التواصل غير المباشر بين طهران وواشنطن عبر الوسيط الباكستاني، لافتاً إلى أن موقف إيران بشأن مضيق هرمز هو العقبة الأساسية.

وأكد المحلل الأمني الباكستاني سيد شفاعت علي خان لـ«العربي الجديد»، نقلاً عن مصادره في الحكومة الباكستانية، أن العقبة الأساسية تكمن في شروط العودة إلى تفاهم إسلام آباد، فطهران لا تريد العودة إلى الصيغة السابقة من دون تعديلات وضمانات جديدة، وتطالب بأن تكون أي التزامات أميركية قابلة للتحقق، خصوصاً بعد فقدان الثقة الذي نتج عن التطورات السابقة. وأوضح أن طهران مستعدة لأن تكون مذكرة التفاهم أساساً يمكن البناء عليه، لكنها تريد إعادة النظر في بعض ترتيباتها، ويبدو أن هدفها هو ضمان عدم تكرار الظروف التي أدت إلى انهيار التفاهم السابق، والحصول على التزامات أكثر وضوحاً بشأن العقوبات والقضايا الاقتصادية والأمنية.

ويأتي ذلك فيما كان وزير الداخلية الباكستاني محسن نقوي يواصل أمس زيارته طهران لمناقشة الأمن والاستقرار الإقليميين وتطورات أخرى في المنطقة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية طاهر أندرابي، للصحافيين في إسلام آباد، إن وزير الداخلية «يناقش العلاقات الثنائية والأمن والاستقرار الإقليميين والانخراط البنّاء، بين الأطراف في المنطقة والتطورات الإقليمية». وكان نقوي قد أعلن مساء الثلاثاء، عقب لقائه نظيره الإيراني إسكندر مؤمني، عن تسليم رسالة من رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف وقائد الجيش الباكستاني عاصم منير إلى الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، من دون الإفصاح عن مضمونها وعناوينها.

من جهتها، نقلت وكالة رويترز عن مصدر إيراني كبير إنه لم تجر مناقشات بين إيران والولايات المتحدة لتمديد وقف إطلاق النار، لأنه من وجهة نظر طهران، لم يكن لاتفاق تاريخ بدء، وبالتالي لا يوجد ما يمكن تمديده. وأضاف المصدر: «لا حديث عن تمديد الاتفاق، إذ من وجهة نظر إيران، لم تبدأ فترة زمنية محددة، وبالتالي ليس هناك ما يمكن تمديده. لقد انتهكت الولايات المتحدة الاتفاق المؤقت بعد 48 ساعة من إبرامه، وانسحبت منه بعد أيام قليلة». وأضاف المصدر: «من بين القضايا التي تُناقش عبر الوسطاء عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق المؤقت وتحديد إطار زمني لتنفيذ الالتزامات. ولم يُحرز أي تقدم يُذكر في هذا الشأن».

في موازاة ذلك، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن «الولايات المتحدة تسيطر سيطرة كاملة على مضيق هرمز. أعتقد أننا سنحافظ عليه!». وأضاف في تدوينة على منصته «تروث سوشال» أمس: يُطلق الجميع على حصارنا البحري اسم «جدار من فولاذ». ولا تستطيع إيران فعل أي شيء. حياله. ليس لديهم أسطول بحري، ولا سلاح جو، وجنودهم المتبقون لا يتقاضون رواتبهم، والحرس الثوري الإيراني مُنهك ويهرب، وقياداتهم غير مستقرة، في أحسن الأحوال!». وتابع: «ليس لديهم مال - بالإضافة إلى حالة يرثى لها. كل ما لديهم هو أخبار كاذبة وتضخم بنسبة 300%. والوضع يزداد سوءاً! إيران مجرد كلام بلا فعل، لم تعد مُستبدة الشرق الأوسط».

وكان ترامب قد قال للصحافيين مساء الثلاثاء، إنه لا يثق بإيران، وتابع: «أنا آخر شخص يمكن أن يثق بإيران. لقد كذبوا عليّ باستمرار». وتابع: «في مرحلة ما، ربما يفعلون شيئاً ما ثم يُقضى عليهم. لكن في الوقت الحالي، نحن في وضع جيد جداً. لدينا دولة كانت المستأسد في الشرق الأوسط لمدة 50 عاماً، بل 51 عاماً في الواقع إذا فكرتم في الأمر... ولم تعد كذلك».

> مصادر: الجهود الدبلوماسية تشهد تعثراً بسبب تباعد مواقف الطرفين

> ترامب: سيطرة كاملة للولايات المتحدة على مضيق هرمز

تنديد دولي بالإعدامات

ندد 26 دولة بينها بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، في بيان مشترك أصدرته أمس الأربعاء، بمواصلة السلطات الإيرانية «عمليات إعدام المتظاهرين» على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها البلاد قبل أشهر. ورات هذه الدول أنّ «استخدام العقوبة القصوى لإسكات الانتقادات، ترهيب السكان ومعاقبة أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية، لا يمكن تبريره على الإطلاق» داعية طهران الى «الكف فوراً عن تطبيق عقوبة الإعدام والإفراج من دون إبطاء عن كل الأشخاص المعتقلين تعسفياً».

تقرير

القاهرة والخرطوم تنسيق لتأمين الحدود

التعاون بين مصر والسودان يمتد من دعم المؤسسات الحكومية الى التنسيق الامني، لا سيما في ملف الحدود الذي يتخذ طابعا استراتيجيا وسط انشطة التهريب

القاهرة ـ **احمد سالم**

بات أمن الحدود بين مصر والسودان أحد الملفات الأكثر إلحاحاً في حسابات البلدين في الوقت الراهن، إذ قالت مصادر مصرية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن الاتصالات المصرية السودانية الأخيرة جاءت مرتبطة بالتحولات المتسارعة التي تشهدها الحرب في السودان. وأضافت المصادر ذاتها أن الاتصال الهاتفي الذي أجراه وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي مع نظيره السوداني محيي الدين سالم، الأحد الماضي، يكتسب أهمية خاصة في هذا السياق. وشهد الجانب المصري خلال الأشهر الأخيرة تشديداً واضحاً في عمليات تأمين الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي. وأعلنت القوات المسلحة المصرية، الأسبوع الماضي، عن تنفيذ حملات أمنية موسعة في نطاق المنطقة الجنوبية العسكرية ضد بؤر إجرامية تنشط في الاتجار بالسلاح والمخدرات والتنقيب غير المشروع عن الذهب والهجرة غير النظامية. كما أعلنت أن قوات حرس الحدود تواصل تأمين الحدود البرية والساحلية عبر منظومة مراقبة متكاملة.

ولا تنظر القاهرة إلى هذه العمليات باعتبارها مجرد مكافحة للجريمة المنظمة، وإنما بأنها جزء من حماية الأمن القومي في ظل بيئة إقليمية مضطربة. فقد شدد وزير الدفاع المصري أشرف سالم زاهر، خلال لقائه مقاتلي المنطقة الجنوبية في مايو/أيار الماضي، على أهمية الاستعداد القتالي لحماية الحدود، مشيراً بصورة مباشرة إلى مكافحة التهريب والتنقيب العشوائي عن الذهب، وربط ذلك بتطورات البيئة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري.

في المقابل، فإن الحرب في السودان لم تعد تجري بين الجيش والدعم السريع على المدن والمواقع العسكرية فقط، بل امتدت إلى السيطرة على طرق التجارة والإمداد والموارد، وفي مقدمتها الذهب. ومن هذه الزاوية، فإن تزامن تشديد القاهرة إجراءاتها على الحدود مع تحركات سودانية لمواجهة شبكات التهريب يحمل دلالة تتجاوز مكافحة الجريمة. فالهدف المشترك هو منع الحدود من أن تصبح ممراً خلفياً لاقتصاد الحرب.

ويمتد التقارب بين مصر والسودان إلى قطاع التعدين، وفي مقدمته الذهب، الذي بات يمثل أحد المجالات اللافتة للاستثمارات العابرة للحدود بين البلدين. ويبرز في هذا السياق اسم شركة ديب ميتالز للمعادن، التي يرأس مجلس إدارتها رجل الأعمال المصري محمد الجارحي، الأمين العام المساعد لحزب مستقبل وطن ورئيس لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجلس النواب. وقد وسعت الشركة حضورها في قطاع الذهب السوداني عبر استحواذها العام الماضي على حصة تبلغ 85% من مشروع ومنجم «أركيديا» للذهب، ضمن صفقة استثمارية قدرت بنحو 277,3 مليون دولار، شملت كذلك إنشاء مصنع لمعالجة المخلفات ومصفاة للذهب، إلى جانب حقوق الاستكشاف والإنتاج في عدد من مربعات الامتياز في السودان (ولاية الشمالية وولاية نهر النيل وولاية البحر الأحمر وولاية القضارف). وفي اتجاه عكسي، انتقلت استثمارات «ديب ميتالز» إلى السوق المصرية، إذ وقعت في يونيو/حزيران الماضي اتفاقية للاستحواذ على 50% من أسهم شركة «إيداع لمناجم الذهب»، التي تعمل في مجال البحث والاستكشاف عن الذهب في الصحراء الشرقية بمصر.

ويمكن النظر إلى توسع «ديب ميتالز» في البلدين باعتباره أحد المؤشرات على أن العلاقة المصرية السودانية لا تُدار فقط من خلال الملفات السياسية والأمنية المرتبطة بالحرب، وإنما تتشكل أيضاً حول مصالح اقتصادية طويلة الأجل قد تصبح أكثر أهمية في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً إذا نجحت الخرطوم في استعادة السيطرة على مناطق التعدين وطرق التجارة.

سياسياً، أكد السفير حسام عيسى، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن مصر هي «الأكثر وضوحاً» بين دول جوار السودان في موقفها المؤيد للجيش السوداني ومؤسسات الدولة، معتبراً أن موقف القاهرة، يستند إلى مبدأ الحفاظ على مؤسسات الدولة ورفض انتشار الميليشيات. من جانبها قالت الخبيرة المصرية في الشؤون الأفريقية أماني الطويل، لـ«العربي الجديد»، إن استمرار التحولات الميدانية على الأرض، سيكون من العوامل المهمة التي ينبغي مراقبتها في البلدين باعتباره أحد المؤشرات على أن العلاقة المصرية السودانية لا تُدار فقط من خلال الملفات السياسية والأمنية المرتبطة بالحرب، وإنما تتشكل أيضاً حول مصالح اقتصادية طويلة الأجل قد تصبح أكثر أهمية في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً إذا نجحت الخرطوم في استعادة السيطرة على مناطق التعدين وطرق التجارة.

معبر أرقين بين مصر والسودان، 27 أبريل 2023 (فرانس برس)

خاص

الفيتو الأميركي يعرقل وصول الفصائل إلى حكومة الزيدي

بغداد ـ **عادل النواب**

تؤكد مصادر سياسية عراقية مطلعة لـ«العربي الجديد» أن الاعتراض الأميركي على تولي شخصيات مرتبطة بالفصائل المسلحة في العراق مناصب حكومية رفيعة ما يزال يمثل العقبة الأبرز أمام استكمال حكومة علي الزيدي، التي ما زالت تواجه نقصاً في الكابينة الحكومية بواقع تسع وزارات أبرزها الدفاع، والداخلية، والتخطيط، ونواب رئيس الوزراء. الاعتراض الأحدث من الجانب الأميركي، كان وفقاً للمصادر السياسية، هو على ترشيح ليث الخزعلي، شقيق زعيم «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، لمنصب نائب رئيس الوزراء، إلى جانب رفض تولي شخصيات أخرى محسوبة على الفصائل عدداً من الحقائب الوزارية.

وكان مجلس النواب العراقي قد منح الثقة لحكومة الزيدي، منتصف مايو/ أيار الماضي، بعد التصويت على 14 وزارة من أصل 23، فيما بقيت تسع وزارات شاغرة بانتظار التوافق على مرشحيها. وتضم قائمة الوزارات غير المحسومة وزارات الدفاع، والداخلية، والتخطيط، والتعليم العالي والبحث العلمي، والهجرة والمهجرين والإعمار، والإسكان، والشباب والرياضة، والعمل، والثقافة.

> واشنطن رفضت ليث الخزعلي مرشحاً مطروحاً لمنصب نائب رئيس الوزراء

وقالت مصادر سياسية في الائتلاف الحاكم «الإطار التنسيقي»، لـ«العربي الجديد» أمس الأربعاء، إن الموقف الأميركي، الذي بات يصل مباشرة من خلال المبعوث توم برّاك، «لا يقتصر على رفض اسم بعينه، وإنما يتعامل مع مشاركة الفصائل المسلحة في الحكومة الجديدة باعتبارها ملفاً أوسع، ويؤكد رفض واشنطن وجودها في الحكومة وبيضه شرطاً لاستمرار تعاون الولايات المتحدة مع حكومة الزيدي». وبيّنت المصادر أن واشنطن رفضت أخيراً أليث الخزعلي مرشحاً مطروحاً من «عصائب أهل الحق» لمنصب نائب رئيس الوزراء، وتكتسب قضية ليث الخزعلي حساسية إضافية من كون اسمه ليس جديداً على العقوبات الأميركية؛ فقد أدرجته وزارة الخزانة الأميركية، في ديسمبر/ كانون الأول 2019، على قائمة العقوبات، إلى جانب شقيقه قيس الخزعلي، على خلفية اتهامات مرتبطة بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال احتجاجات العراق. وتُظهر قاعدة بيانات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي أن ليث الخزعلي لا يزال مدرجاً على قائمة العقوبات الأميركية. وتابعت المصادر أن هناك مقترحاً يجري تداوله داخل المفاوضات يقوم على الإبقاء على الاستحقاق السياسي لهذه الفصائل المسلحة، مع تغيير أسماء المرشحين، من خلال اختيار شخصيات تقدّم باعتبارها مستقلة أو تكنوقراطاً، لكنها في الوقت نفسه تحظى بقبول ودعم القوى التي تعود إليها الحقيبة وفق الاتفاقات السياسية.

وكشفت أن هذا الطرح يمكنه معالجة معادلة شديدة الحساسية، فالقوى المسلحة لا تريد خسارة حصتها الحكومية بعد حصولها على تمثيل برلماني وسياسي، ورئيس الوزراء لا يريد الدخول في مواجهة مع القوى التي ساهمت في تشكيل حكومته، في حين تحاول واشنطن منع وصول شخصيات تعتبرها امتداداً مباشراً للفصائل المسلحة إلى مواقع القرار التنفيذي. وتابعت المصادر أن الحل الأكثر قبولاً الآن، لحل أزمة استكمال الحكومة، هو الذهاب نحو أسماء مستقلة نسبياً، مع الحفاظ على التوازن السياسي للحصص، في محاولة لتمرير الحقائب التسع من دون فتح مواجهة مباشرة مع واشنطن أو مع القوى الشيعية التي تعتبر تلك الوزارات جزءاً من استحقاقاتها.

وقال عضو «الإطار التنسيقي» علي الياسري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الموقف الأميركي بشأن مشاركة ممثلي الفصائل المسلحة في الحكومة لم يتغير حتى الآن، والخلاف لا يتعلق بشخصية واحدة أو بحقيبة وزارية محددة، وإنما يشمل أي مرشح ينظر إليه على أنه مرتبط بشكل مباشر بفصيل مسلح». وبيّن الياسري أن «هذا الموقف يشكل أحد أبرز أسباب استمرار تأخر حسم عدد من الحقائب الوزارية، والقوى السياسية باتت أمام خيارين، إما الاستمرار في طرح مرشحين محسوبين على الفصائل، وما قد يترتب على ذلك من مواجهة مع الجانب الأميركي، أو الاتجاه نحو شخصيات مستقلة تحظى بقبول القوى السياسية المعنية، بما يسمح باستكمال التشكيلة الحكومية وتجنب التصعيد». وأكد أن «الاعتراض الأميركي على ترشيح ليث الخزعلي لمنصب نائب رئيس الوزراء ما زال قائماً، وأن تجاوز هذا الاعتراض من دون التوصل إلى تفاهمات واضحة مع واشنطن قد يضع الحكومة أمام اختبار مبكر في علاقتها مع الولايات المتحدة». ولفت الياسري إلى أن «إعلان بعض الفصائل فك الارتباط التنظيمي والعسكري بالحشد الشعبي وحصر السلاح بيد الدولة يمثل خطوة سياسية مهمة، إلا أن واشنطن، لا تنظر إلى ملف السلاح وحده، وإنما تأخذ في الاعتبار أيضاً خلفية الشخصيات المرشحة وعلاقاتها السابقة وانتماءاتها السياسية والتنظيمية». وحذر الياسري من أن «عدم أخذ الموقف الأميركي بالاعتبار في البلدين باعتباره أحد المؤشرات على أن الاستحقاق السياسي لا يُدار فقط من خلال الملفات السياسية والأمنية المرتبطة بالحرب، وإنما يواجه الكثير من التهديدات. أنا لا أقلق بخصوص أي شيء».

في طهران، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، في محادثات هاتفية مع رئيسة الوزراء اليابانية ساناي تاكايتشي أمس، إن بلاده لم تسعَ بأي حال من الأحوال إلى إثارة الفوضى في المنطقة، مشدداً على أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما المسؤولتان عن تقويض السلام والاستقرار الإقليمي من خلال العدوان على إيران، واغتيال القادة الإيرانيين، وقتل أعداد كبيرة من المدنيين، وتدمير البنى التحتية المدنية. ونقل موقع الإعلام الحكومي الإيراني عن بزشكيان قوله إن طهران «لم تخرج مطلقاً عن أطر القوانين الدولية، وإنها دأبت دائماً على السعي لتحسين علاقاتها مع دول الجوار». كما أعرب عن أمله في أن تثمر الجهود الدبلوماسية اليابانية الرامية إلى إرساء السلام والاستقرار في المنطقة، وأن «تساهم في كبح جماح القوى المعتدية ومنعها من ارتكاب الجرائم وإشعال فتيل الحروب». كما أعرب بزشكيان عن تقديره للرؤى الإيجابية التي تبديها اليابان حيال ضرورة وقف الحرب. من جهة أخرى، وفي لقاء مع أعضاء منظمة التعبئة الطبية، أكد بزشكيان أن الحرب الراهنة «أكثر تعقيداً من سابقاتها»، مشيراً إلى أن «العدو يسعى إلى انهيار إيران من الداخل». وشدد على ضرورة العمل وفق رؤية قائمة على المهام والموضوعات.

وكان أمين مجلس الأمن القومي الإيراني محسن رضائي قد أكد في منشور على «إكس»، مساء الثلاثاء أن بلاده لن تفتح مضيق هرمز ما لم تنهِ واشنطن الحرب عليها وفي أنحاء المنطقة، بما فيها لبنان وغزة، وما لم ترفع الحصار، ولم تقرع عن أرصدتها، مشدداً على أن المضيق «لن يُفتح ما لم تتحقق جميع الشروط» الإيرانية.

من جهته، أعلن رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي إبراهيم عزيزي صياغة قانون يمنع دخول أي «سفينة معادية» إلى الخليج من دون إذن من إيران، مضيفاً أنه «لا توجد اليوم أي سفينة حربية أميركية في هذه المنطقة». وفي تصريحات للصحافيين، مساء الثلاثاء، أعلن عن صياغة قانون لفرض سيادة شاملة على مضيق هرمز، قائلاً: «سيُعتبر هذا القانون من القوانين التقدمية، وسيُعادل القانون الذي سيُطبق بعد تأميم صناعة النفط، والذي بموجبه لن يكون لأي سفينة معادية، عسكرية كانت أم تجارية، تابعة لدول معادية، الحق في دخول الخليج الفارسي من دون إذن إيراني». وفي ما يتعلق بمذكرة التفاهم، صرّح: «نظراً لعدم التزام أميركا بتعهداتها، فإن هذه المذكرة أصبحت غير سارية، مع أنني أعتقد أنّ الأميركيين غير مخلصين للاتفاق».

الزيدي في القصر الرئاسي في البصرة، 28 يوليو 2026 (رويترز/ أوراتوك/ الأناضول)

شرق ▼ غرب

الكويت تعلن إحباط مخطط إرهابي

أعلنت وزارة الداخلية الكويتية، أمس الأربعاء، إحباط جهاز أمن الدولة مخططاً إرهابياً، وضبطها مواطناً منتمياً إلى «تنظيم داعش» قبل تنفيذ مخططه. وأضافت أن المتهم «تلقى تدريبات تتعلق بصناعة المفرقعات والطائرات المسيّرة، وقام بتصنيع طائرة مسيّرة بقصد استخدامها في تنفيذ مخططه الإرهابي واستهداف إحدى المنشآت الحيوية».
(العربي الجديد)

هجمات ضد الحوثيين في اليمن

ذكر التلفزيون اليمني، أمس الأربعاء، أن مسلحين حوثيين قُتلوا وأصيبوا، إثر قصف مدفعي للقوات المسلحة استهدف تجمعات وتعزيزات لهم في محيط سوق الفاخر شمالي محافظة الضالع. بدوره، قال الوكيل المساعد لوزارة الإعلام فياض النعمان، في بيان، إن القوات الحكومية شنت هجوماً على نطاق واسع على خطوط التماس في محافظتي مأرب والجوف وفي جبهات الساحل الغربي، أسفرت عن «مصرع عشرات من عناصر الميليشيا»، من جهة أخرى، قالت وكالة «سبأ» إن الحوثيين قصفوا بصواريخ بالستية ميناء المخا قرب باب المندب.
(الأناضول)

تغييرات مرتقبة داخل «الحشد الشعبي»

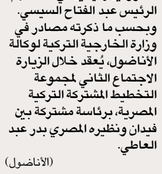

قالت مصادر رفيعة المستوى في «الحشد الشعبي» بالعراق، لـ«العربي الجديد» أمس الأربعاء، إن هناك تغييرات جوهرية مرتقبة ستحصل داخل الهيئة، من بينها استبدال رئيسها فالح الفياض الذي لم يغادر منصبه منذ تعيينه رسمياً عام 2020، ورئيس أركان هيئة الحشد عبد العزيز المحمداوي المعروف باسم «أبو فدك». ووفق المعلومات، فإن تغييرات أخرى ستجرى وتمثل أولى خطوات دمج الحشد بشكل أوسع في المنظومة الأمنية والعسكرية النظامية بالعراق.
(العربي الجديد)

سورية تحدث اعتراف كولومبيا بسيادة إسرائيل على الجولان

تقدّمت سورية، أمس الأربعاء، برسالة رسمية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ورئاسة مجلس الأمن، أعربت فيها عن احتجاجها وإدانتها ورفضها القاطع لاعتراف كولومبيا بما سُمّي «السيادة الإسرائيلية» على الجولان السوري المحتل، الاثنين الماضي. وكانت الخارجية السورية قد دانت، أول من أمس الثلاثاء، خطوة بوغوتا مؤكدة أنها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
(العربي الجديد)

فيدان في زيارة إلى مصر

يزور وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة) مصر يومي 13 و14 أغسطس/آب الحالي، ويلتقي خلال الزيارة مسؤولين رفيعين في مقدمتهم الرئيس عبد الفتاح السيسي. وبحسب ما ذكرته مصادر في وزارة الخارجية التركية لوكالة الأناضول، يُعقد خلال الزيارة الاجتماع الثاني لمجموعة التخطيط المشتركة التركية المصرية، برئاسة مشتركة بين فيدان ونظيره المصري بدر عبد العاطي.
(الأناضول)

الغلاف

لم يات اقرار قانون العفو العام في لبنان، امس الاربعاء، بحلول نهائية، في ظل شوائب متعلقة بالمستثنين منه والمستفيدين، فضلا عن المحاصصة المذهبية التي سادت برلمانياً وسياسياً في النقاشات

بيروت ـ ريتا الجمّال

أقرّ المجلس النيابي اللبناني قانون العفو العام، أمس الأربعاء، مع تخفيض مدة بعض العقوبات بشكل استثنائي معدلاً، وذلك خلال جلسة عامة عقدها، وشهدت توتراً كبيراً بين رئيس الوزراء نواف سلام ووزير الدفاع ميشال منسى، على خلفية منع الأخير من إلقاء كلمة تفنّد رأي الجيش اللبناني، في اليوم الأول من الجلسة أول من أمس الثلاثاء، ما أدى إلى انسحاب نواب كتلتي حزب الله والتيار الوطني الحر (يرأسها النائب جبران باسيل). وأقرّ قانون العفو العام، وهو الأول من نوعه منذ عام 1991، حين أقرّ قانون مماثل عفا عن أمراء ومجرمي الحرب اللبنانية (1975 . 1990)، على أن يستفيد منه آلاف المحكومين والموقوفين، وذلك بعد سنوات طويلة من الجدل والانقسامات السياسية والطائفية في البلاد. وتزامن القانون، أمس الأربعاء مع إلغاء المجلس النيابي، أول من أمس الثلاثاء، عقوبة الإعدام، ما يجعل لبنان أول دولة في الشرق الأوسط تلغي هذه العقوبة.

وبعد قانون العفو العام في لبنان من القوانين التي دخلت بازارات سياسية انتخابية على مرّ السنين، وحرصت كل طائفة على التمسّك بمطالب محددة، منها على سبيل المثال حمل بعض القوى المسيحية ملف المبعدين إلى إسرائيل، بينما رفع نواب سنّة قضية الموقوفين الإسلاميين، وقسم كبير منهم موقوف على خلفية الثورة السورية ومعارضته نظام بشار الأسد، فيما حمل نواب الطائفة الشيعية ملف الموقوفين بجرائم مخدرات.

وفيما لم يصدر النص الرسمي لقانون العفو العام المعدّل، فإن العفو سيُمنَح عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ الأول من مارس/ آذار 2026، ويستفيد منه جميع من ساهموا في ارتكابها، سواء بصفتهم فاعلين أو شركاء، أو متدخلين أو محرّضين أو مخبّئين، ويؤدي ذلك إلى سقوط الدعوى العامة ومحو العقوبات الأصلية والفرعية والتدابير الاحترازية المحكوم بها، كما تسقط جميع الملاحقات والأحكام والقرارات المتعلقة بجميع أنواع التعدي الخاضعة للملاحقة، والتي لا تزال مستمرة حتى صدور هذا القانون، والواقعة مثلاً على الأملاك العامة للبلديات، الأملاك العامة للدولة على أنواعها، الأملاك العامة التابعة للمؤسسات العامة وغيرها، والجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الجرائم المخالفة لقانون النقد والتسليف. وخلافاً لأي نص آخر، وفي الجرائم التي صدرت أو لم تصدر فيها أحكام التي حصلت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون، ولم يشملها العفو، تُستبدل مدة العقوبات على الشكل التالي، بحيث تصبح عقوبة الإعدام 28 سنة سجنية (قبل إلغائها)، والأشغال الشاقة المؤبدة 17 سنة سجنية (مدة السنة السجنية في لبنان تسعة أشهر)، وسائر العقوبات المتبقية يخفَّض ثلثها.

وفي الجرائم التي يكون فيها المتضرر اتخذ صفة الادعاء الشخصي قبل 1 مارس 2026، لا يسري هذا التخفيض إلا بعد الاستحصال على إسقاط الحق الشخصي، وهذه النقطة تحديداً ارتبطت بملف شهداء الجيش اللبناني وأحداث معركة عبرا في صيدا، جنوبي لبنان، عام 2013، الأمر الذي يترك تساؤلات حول ما إذا كان هذا الاستحصال سيحول دون استفادة موقوفي عبرا من القانون، ضمنهم الشيخ أحمد الأسير. كذلك، خُفض شرط إخلاء السبيل من 14 إلى 12 سنة سجنية، فيما أدخلت تعديلات تتعلق بالحق الخاص والمحاكمة خارج السجن. وجاء إقرار القانون بعنوان عريض لحلّ أزمة اكتظاظ السجون بالدرجة الأولى، والتي تزيد عن 300% بحسب إحصاءات قامت بها هيئات حقوقية إنسانية.

في هذا السياق، قال النائب عن الجماعة الإسلامية عماد الحوت، أمس الأربعاء، إن إقرار قانون العفو العام إنجاز وطني وإنساني طال انتظاره، ويطوي صفحة أثقلت كاهل كثير من العائلات، ويعالج مظالم والتباسات تراكمت على مدى سنوات. ولفت الحوت إلى أن 79 موقوفاً إسلامياً من أصل 146 سيخرجون من السجون، ولن نقبل بعد اليوم اعتقال أي أحد أكثر من المدة القانونية للتوقيف الاحتياطي. وأوضح الحوت حقيقة النتائج في ملف «الموقوفين الإسلاميين» بالأرقام، وفق ما نشر عبر منصة إكس، أمس الأربعاء، بالإشارة إلى أنه بالنسبة للمحكومين بالإعدام فقد أصبحت العقوبة 17 سنة سجنية أي 12 سنة وتسعة أشهر فعلية، وأضاف أن 79 معتقلاً سيُفرج عنهم فوراً، و16 آخرين في أقل من عام، و11 آخرين يستمرون في السجن أكثر من سنة، وتباعاً سيُفرج عن 32 موقوفاً. من جهته، اعتبر المدير التنفيذي لـ«المفكرة القانونية» نزار صاغية، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «الملاحظة الكبرى لدينا على القانون هو شمولية العفو، بحيث أن المحاسبة يجب أن تبقى هي المبدأ، أما العفو فاستثناء، بينما ما حصل هو العكس، فانتهينا إلى قانون يخدم مصالح القوى السياسية، كل ضمن جماعته، ما يجعلهم بشكل مستغرب يفاخرون بما حصل، ويعنونونه بتحقق العدالة، وذلك على حساب العدالة الفعلية وقيم المجتمع»، متوقفاً عند غموض يلف بعض الاستثناءات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى نزاعات قضائية في فترة لاحقة. وأشار صاغية إلى أن الفئة التي دائماً ما وُضعت بواجهة الملف هي الموقوفين الإسلاميين، علماً أن عددهم لا يتجاوز الـ160، وهؤلاء سيستفيدون من العفو المخفف وليس التام، أي من تخفيض العقوبة، والذين سيستفيدون أيضاً من التخفيض مرتين ربطاً بإلغاء عقوبة الإعدام. ولفت صاغية إلى أن القانون يُصوّر للرأي العام وكأن الأسير وبعض الإسلاميين هم الأبرز، علماً أنهم الأقل استفادة من حيث العدد، بينما المرتبطون بملفات مخدرات هم بعشرات الآلاف، ومعظمهم مطلوبون، وأشار إلى أن كل الإعفاءات تشمل جرائم المخدرات إلا بحالات التكرار، علماً أن شروط التكرار صعب جداً توفّرها، ولا تتوفر تقريباً إلا لدى صغار التجار، بمعنى أن كبار التجار سيكونون مشمولين بالعفو، وهو ما عمل لأجله حزب الله وحركة أمل لسنوات، بوعودهم أيضاً للعشائر، وكان من أبرز نقاط الانقسام الداخلي على صعيد القانون، وحصل الثنائي على ما يريده. وفي قضية معالجة أوضاع المواطنين اللبنانيين الذين لجأوا إلى إسرائيل (الذين فروا بالآلاف إلى إسرائيل، بعد انسحاب الاحتلال من الجنوب عام 2000، بما في ذلك عناصر من جيش لحد، لبنان الجنوبي)، قال صاغية إن «القانون لم يعطِ العفو للعملاء، للتجاوزات التي ارتكبوها، بل أعطى لأسر العملاء، وهو ما كان مربوطاً بمرسوم يحدد شروط العودة وغيرها، وما فعلوه بالقانون هذا، إزالة الحاجة للمرسوم الصادر عام 2011، لكن المشكلة أن هذه العائلات كبرت، بعدما فرّ أفرادها من عام 2000، وأصبحت لديهم جنسيات إسرائيلية، وربما منهم من دخل الجيش الإسرائيلي، وهذا سيكون إشكالاً».

تظاهرة داعية للإفراج عن موقوفين في بيروت، 14 سبتمبر 2020 (أنور عمرو/فرانس برس)

لبنان

إقرار العفو العام أبرز المستفيدين والمستثنين منه

سواء كانت وجاهية أو غيابية أو بمثابة الوجاهية. ومن أبرز المشمولين بالعفو العام بعض الموقوفين الإسلاميين، ولبنانيين لجأوا إلى إسرائيل بعد عام 2000، وذلك ربطاً بالقانون رقم 194 الصادر عام 2011، مع استثناء المرتبطين بجرائم متعلقة بالصلات غير المشروعة بالعدو، وهما ملفان كانا من أكثر الملفات المختلف عليها لبنانياً طائفياً وسياسياً وحزبياً. وتُستثنى من العفو العام الجرائم التي أحيلت على المجلس العدلي، القتل عمداً أو قصداً والجرائم الواردة في قانون الإرهاب الصادر في تاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 1958، بحق المدنيين أو العسكريين وجميع عناصر القوى الأمنية، الجرائم العسكرية، جرائم الخيانة والتجسس.

> نزار صاغية: المحاسبة يجب أن تبقى المبدأ والعفو استثناء بينما ما حصل هو العكس

ومن الاستثناءات أيضاً جنايات التكرار بالمخدرات، وجميع جرائم المخدرات المرتكبة من قبل العسكريين وجميع عناصر القوى الأمنية، والجرائم

تقرير

دور الجيش اليمني
تعثر الهيكلة وأزمات متتالية

تعكس تصريحات وزير الدفاع اليمني عن تعرّض الوزارة لابتزازات، أزمة أعمق تر تبط بالفشل في توحيد القوات اليمنية

نعز ـ فخر العزب

تعيش المؤسسة العسكرية اليمنية اليوم على وقع تناقض حاد ومفصلي، يطرح تساؤلات حول قدرتها على القيام بدورها في قيادة أي معركة شاملة ضد جماعة الحوثيين، ففي الوقت الذي تتصاعد فيه وتيرة الهجمات المستمرة من الجماعة مستهدفة مواقع ومعسكرات الجيش، والتي بدأتها الخميس الماضي، على مختلف تشكيلات الجيش الحكومي في جبهات مأرب والساحل الغربي، موقعة عشرات القتلى والجرحى، تكتفي قوات الجيش الوطني في كثير من الأحيان بعمليات ردعية محدودة تفرضها الضرورة الميدانية. هذا المشهد الميداني المتصاعد، الذي يختبر جاهزية القوات على الأرض، يكشف عن فجوة هائلة بين حجم التهديدات التي تمثلها جماعة الحوثي وبين قدرة المنظومة العسكرية التابعة للحكومة المعترف بها على الحسم، خصوصاً في ظل الإشكاليات الهيكلية المستعصية والتي تكشف عنها قيادات الجيش بمرارة.

وفي ظل الضغط الحوثي المستمر، يبقى السؤال حول قدرة الجيش اليمني على خوض معركة فاصلة أو حتى مواجهة طويلة الأمد في ظل مشاكل بنيوية عميقة وأزمات الهيكلة التي تبدو شبه مستحكمة كما أقر بها وزير الدفاع اليمني الفريق الركن طاهر العقيلي أخيراً. الواقع الميداني والإداري ينبئ بأجابة معقّدة؛ فالجيش الذي يواجه الحوثيين يعاني من تفشي الفساد المالي والإداري المتجذر، وتحوّل كشوفات الرواتب إلى أدوات نفوذ وثراء غير مشروع بيد قادة الوحدات، فضلاً عن رفض الأوامر العليا وتمرّد بعض القيادات واستخدام الجبهات كوسيلة ابتزاز رخيصة. تصريحات العقيلي الأسبوع الماضي، بشأن الآلية الجديدة لصرف الرواتب عبر «البطاقة الذكية»، كشفت عن حجم الفساد في المؤسسة العسكرية والأمنية بفعل الترتيبات المالية القديمة، والتي طالما اتخذها قادة الوحدات نواةً للنفوذ والتحكم والثراء غير المشروع. وأعلن العقيلي، اعتماد آلية جديدة لصرف رواتب منتسبي القوات المسلحة، تمنع تحويلها إلى حسابات قادة الوحدات أو مندوبيهم. وأوضح في بيان، أن الرواتب ستُصرف مباشرة إلى مستحقيها عبر البطاقة الذكية والمصارف المعتمدة، بهدف ضمان وصولها إلى كل عسكري بصورة آمنة، أو بقائها محفوظة في حسابه الشخصي إذا تعذّر تسلمها، متهماً بعض قادة الوحدات برفض الالتزام بالآلية الجديدة، قائلاً إن آخرين استخدموا أوضاع الجبهات للضغط على قيادة الوزارة و«الابتزاز»، من دون أن يسميهم. وفي الوقت الذي سعت فيه القيادة لإرساء قواعد الشفافية ووضع معالجات تنهي حالة الاستنزاف المالي المتمثلة في تحويل الرواتب لحسابات القادة والمندوبين، اصطدمت هذه الخطوة بتمرد معلن وصل إلى حدّ الإساءة للقيادة واستخدام ألفاظ نابية، فضلاً عن اتخاذ أوضاع الجبهات الحسّاسة ذريعة للابتزاز والضغط، وفقاً لما قاله العقيلي. وتُلخّص هذه المفارقة مأزق «الجيش الموحد» في اليمن، إذ تحوّلت التشكيلات المتعددة، من جيش وطني وقوات درع الوطن إلى القوات المشتركة والحزام الأمني، إلى كانتونات منعزلة تدين بالولاء لجهات تمويلها أو زعمائها.

وتعكس الخريطة العسكرية والميدانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية والتشكيلات المتحالفة معها واقعاً بالغ التعقيد والتشظي، حيث تتوزع السيطرة وقوة السلاح على تشكيلات عسكرية وأمنية متعددة نشأت في ظروف استثنائية مختلفة مع اندلاع الحرب عام 2015 وما بعدها، وتبنت عقائد متباينة وخضعت لتمويل قوى إقليمية ومحلية ذات أجندات متقاطعة ومتعارضة أحياناً وتسليحها. ويأتي في مقدمة هذه التشكيلات «الجيش الوطني» الذي يعود تأسيسه إلى مرحلة مبكرة مع اندلاع الحرب من بقايا لوحدات الجيش الجمهوري السابق التي حافظت على ولائها للشرعية، إلى جانب دمج واسع لفصائل «المقاومة الشعبية» التي تصدت لزحف جماعة الحوثيين في مختلف الجبهات. ويمثل هذا التشكيل الكتلة العددية الكبرى التي تُقدر بمئات الآلاف على الورق.

في المقابل، برزت خلال السنوات الأخيرة تشكيلات جديدة تمضي بمعزل عن الهيكل التقليدي للجيش الوطني، أبرزها قوات «درع الوطن» وقوات الطوارئ التي تأسست بقرار رئاسي في أواخر عام 2022 وبدايات عام 2023 لتكون بمثابة قوات احتياط عامة تتبع القائد الأعلى للقوات المسلحة مباشرة. وعلى مسرح عمليات الساحل الغربي، تبرز «القوات المشتركة» التي تشكلت هيكلياً بقيادة العميد طارق صالح عام 2018. وإلى جوار ذلك في المحافظات الجنوبية، تنتشر قوات «الحزام الأمني» والتي أعيدت تسميتها بقوات الأمن الوطني، وتشكيلات المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي.

وفي خضم تعثر مساعي دمج التشكيلات العسكرية والأمنية اليمنية تحت مظلة وزارة الدفاع، تبرز المقاربات الفنية والهندسية طريقاً وحيداً لتجاوز عائق الولاءات الجهوية والخارجية. وفي هذا السياق، يطرح الخبير العسكري والمحلل السياسي، العقيد المهندس سرحان ناجي المحيا، رؤية عملية صارمة لخلط الأوراق وإعادة بناء المؤسسة العسكرية بعيداً عن حسابات النفوذ والمحاصصة. ويؤكد المحيا، لـ«العربي الجديد»، أنّ الجدية في تحقيق الدمج الفعلي تتطلب الانتقال من التجاذبات السياسية إلى آلية إدارية مجردة تعتمد حصراً على الأرقام العسكرية، متجاوزة تماماً الاعتبارات الجغرافية أو الأسماء والانتماءات المسبقة. ويقترح المحيا تنفيذ ذلك «عبر فرز كشوف القوات باختيار الأفراد ذوي الأرقام الفردية من كل تشكيل أياً كانت هويته، ثم تكرار العملية مع الأرقام الزوجية بذات المعيار. وبحسب هذه المقاربة الهندسية، يتم سحب الصفحة الأولى من كشوف كافة الألوية ودمج الأفراد معاً وفق تسلسل الأرقام، وتحديد قطاعات تمركزهم وإبلاغهم رسمياً بالالتحاق بها». ويوضح المحيا أن هذه الآلية ستكفل التقاء الأفراد داخل الوحدات القتالية الجديدة دون أي معرفة مسبقة أو تخطيط مناطقي أو حزبي.

بدوره، يرى الكاتب والمحلل السياسي، مأرب الورد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «مساعي توحيد التشكيلات العسكرية اليمنية تحت مظلة وزارة الدفاع تسير ببطء شديد ومخيّب للآمال، رغم مضي فترة طويلة على تشكيل اللجنة العسكرية بإشراف التحالف العربي». ويشير الورد، إلى أن مؤشرات التعثر تتجسد بوضوح في عدم استكمال إخراج المعسكرات من العاصمة المؤقتة عدن، رغم أن المفترض كان جعلها نموذجاً تُبنى عليه خطوات إعادة الهيكلة لتفعيل مؤسسات الدولة. ويلفت إلى أن مختلف التشكيلات العسكرية لا تزال تحتفظ بانتشارها الجغرافي والعملياتي والولاءات التي تتبعها، بل يظهر ذلك جلياً في الخطاب الإعلامي الذي يقدّم هذه القوات بأسمائها الفئوية لا باعتبارها جزءاً من وزارة الدفاع حين تتعرض لهجوم الحوثيين. وعلى صعيد توحيد الرواتب، يوضح الورد أن هذا الملف، الذي كان يُفترض إنجازه سريعاً، لم يحقق أي تقدم، إذ تواصل التشكيلات المحسوبة على الإمارات تقاضي رواتب بالريال السعودي وبمبالغ تفوق ما تتلقاه قوات وزارة الدفاع بالريال اليمني كل عدة أشهر، وهو ما يكرس تفاوتاً فادحاً في العدالة.

تدريبات للجيش اليمني في الحوشة، 5 مايو 2026 (خالد زياد/ فرانس برس)

متابعة

ضغوط أميركية على بيروت للتفاوض

بيروت ـ ريتا الجمّال
حيفا ـ نايف زيداني

حطّ اتفاق الإطار الموقع بين لبنان وإسرائيل في 26 يونيو/حزيران الماضي على طاولة اللقاء، أمس الأربعاء، بين رئيس الجمهورية اللبنانية جوزاف عون ورئيس مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان MCG4L الجنرال الأميركي جوزف كليرفيلد، وذلك على وقع ضبابية بدأت تسود مصيره، في ظل تمسك الاحتلال بمواصلة عملياته العسكرية ورفضه حتى اللحظة توسعة المناطق التجريبية، وأيضاً في ظل التسريبات بشأن مستقبل المفاوضات اللبنانية . الإسرائيلية المباشرة، والمتصلة بضرورة تنفيذ الاحتلال لشروط اتفاق الإطار والانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة.

وبحث اللقاء، في قصر بعبدا الرئاسي، شرقي بيروت، الإجراءات المفضية إلى تطبيق اتفاق الإطار الذي تم التوصل إليه في حصيلة المفاوضات اللبنانية الأميركية الإسرائيلية في واشنطن، وذلك في ضوء المحادثات التي أجراها الجنرال الأميركي في إسرائيل الأسبوع الماضي، بحسب ما ذكرت الرئاسة اللبنانية في بيان.

وقالت مصادر رسمية لبنانية لـ«العربي الجديد»، إن «الجانب الأميركي متمسك بمواصلة مسار المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل برعاية واشنطن، ويواصل لعب دوره في إطار إنجاحها»، لافتة إلى أن «الموعد المبدئي الذي تم الاتفاق عليه في مطلع سبتمبر/أيلول المقبل لعقد الجولة الثامنة من المفاوضات، لا يزال قائماً، لكن لم يُحسم بعد أو يحدد التاريخ بشكل دقيق، بانتظار الاتصالات والمشاورات والجهود التي تبذلها واشنطن لتأمين أرضية هذه المفاوضات». وأشارت المصادر إلى أن «الجانب اللبناني أكد للجنرال الأميركي ضرورة وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية بشكل كامل، خاصة أنها تعيق مهام الجيش اللبناني وانتشاره، كما تبقي اتفاق الإطار هشاً وتحول دون نجاحه بالشكل اللازم، وشدد كذلك على ضرورة الاتفاق على مناطق تجريبية جديدة، وحسم مسألة الجهة الدولية التي ستشرف على العملية، من أجل مباشرة مهامها»، مبينة أن لبنان قدم تقاريره وخرائطه وعرضه حول المناطق التجريبية الجديدة، ومهام الجيش اللبناني فيها، ويأمل أن تتحقق خطوات إيجابية في أسرع وقت.

وقال مسؤول أميركي لـ«العربي الجديد»، إنه «رغم التوترات التي حصلت، والصعوبات الموجودة، فهناك أجواء إيجابية سُجّلت على أكثر من صعيد، بالجولة السابعة من المفاوضات التي عقدت في روما الأسبوع الماضي، ومن المرتقب استكمالها مطلع شهر سبتمبر المقبل، في العاصمة الإيطالية، بمسارها السياسي، على أن تتواصل الاتصالات والمشاورات التي تقودها أميركا خلال هذه الفترة».

كذلك، استقبل قائد الجيش اللبناني العماد رودولف هيكل في مكتبه - البيرزة الجنرال الأميركي. وذكر الجيش اللبناني في بيان، أنه «جرى بحث التطورات في الجنوب والترتيبات الأمنية المتعلقة باتفاق الإطار، والصعوبات التي يواجهها الجيش خلال تنفيذ مهماته، وفي مقدمها استمرار الاعتداءات وأعمال التجريف والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي».

ميدانياً، أقدم الاحتلال على تنفيذ تفجيرات عدة، مساء الثلاثاء، وأمس الأربعاء، ومنها مبنى البلدية ومستوصف وروضة أطفال ومنازل في زوطر الشرقية، حسبما أفاد مصدر عسكري لبناني للتلفزيون العربي. كذلك، نفذت قوات الاحتلال تفجيرات في وادي بلدة تولين - طريق وادي السلوقي، وحداثا، وبيت ياحون، وبني حيّان، والقنطرة. وأغارت المسيرات الإسرائيلية، أمس الأربعاء، على أحراج بيت ياحون وعلى المنصوري. وحلّقت التجريبي لن يُوسَّع إلى مناطق إضافية الأجواء بيروت والضاحية الجنوبية منها والجنوب.

جنديان إسرائيليان في زوطر الغربية، 11 أغسطس 2026 (عمار عمار/ فرانس برس)

ومساء الثلاثاء، استشهد مواطن متأثراً بجراحه جراء غارة لمسيرة إسرائيلية استهدفت سيارته، على طريق دوحة كفررمان. وأغارت المسيرات الإسرائيلية، مساء الثلاثاء، على محيط ديرسريان وطريق كفرا – العاصي، وطاول القصف المدفعي بلدة كفررمان. وأعلن الجيش اللبناني في بيان، أمس الأربعاء، أن الاحتلال يمضي «في نهجه التدميري لإلحاق أكبر ضرر ممكن بالقرى والبلدات الجنوبية، ومنع إرساء الاستقرار. في الوقت نفسه، يواصل الجيش تنفيذ مهماته في الجنوب، حيث يواجه صعوبات كبيرة نتيجة هذه الاعتداءات التي تعيق استكمال انتشاره وعودة الأهالي».

في المقابل، نقلت صحيفة جيروزاليم بوست العبرية، أمس الأربعاء، عن مسؤولين إسرائيليين، لم تسمهما، قولهما إنه رغم مرور نحو ثلاثة أسابيع على بدء البرنامج التجريبي لنزع سلاح حزب الله، فإن الجيش اللبناني «لا يقوم بما يكفي» على الأرض. وبحسب أحد المسؤولين الإسرائيليين اللذين تحدثا للصحيفة، فإن الجيش اللبناني دخل المنطقة وكشف عن مخابئ أسلحة ونذخيرة، لكن «هذا لا زال غير كافٍ». وأضاف المسؤول: «الاختبار سيكون ما إذا كان الجيش اللبناني سيدخل إلى بنى حزب الله التحتية ويواجه التنظيم فعلياً». وأوضح مسؤولون إسرائيليون للصحيفة، أن البرنامج التجريبي لن يُوسَّع إلى مناطق إضافية ما لم يقم الجيش اللبناني بنزع سلاح المنطقة بالكامل.

بورتريه

فخر الدين العريان...
ضحية الأسد يتولى محاكمته

دمشق ـ عدنان علي

لم يكن ترؤس فخر الدين العريان محكمة الجنايات الرابعة في دمشق، في 26 إبريل/نيسان 2026، مجرد تعيين لقاض في أولى جلسات محاكمات رموز النظام السوري السابق. فالرجل الذي ترأس الجلسة كان، قبل أكثر من 13 عاماً، قاضياً داخل مؤسسات الدولة نفسها، قبل أن يعلن انشقاقه عنها وينضم إلى القضاء المعارض، ثم يتعرض لحكم غيابي بالإعدام ومصادرة ممتلكاته. واليوم، يقف العريان في الموقع المقابل تماماً؛ قاضياً في دمشق، يترأس أولى جلسات مسار العدالة الانتقالية، ويشرف على محاكمة شخصيات كانت جزءاً من نظام الأسد الذي انشق عنه، بينهم عاطف نجيب حضورياً، ورئيس النظام السابق بشار الأسد وشقيقه ماهر غيابياً.

هذه المفارقة تختصر جانباً من مسيرة الرجل، لكنها لا تستحضرها كلها. فالعريان لم يكن ناشطاً سياسياً دخل المجال القضائي بعد الثورة، بل كان قاضياً في مؤسسات الدولة قبل أن يتخذ قراره بالانشقاق. ثم أمضى سنوات الحرب في العمل على بناء مؤسسات قضائية موازية في مناطق المعارضة. في 13 مارس/آذار 2013، اتخذ العريان واحداً من أهم قرارات حياته المهنية: الانشقاق عن وزارة العدل التابعة للنظام بعدما كان مستشاراً في محكمة الاستئناف المدنية في إدلب. ظهر العريان في تسجيل مصور معلناً قراره، وربطه بما اعتبره مسؤولية القاضي في حماية العدالة والحق، وبما كان يجري في البلاد من قتل وانتهاكات. لم يكن الانشقاق بالنسبة إليه انتقالاً إلى العمل السياسي، وإنما إلى مسار قضائي بديل. فقد انضم إلى مجلس القضاء السوري الحر المستقل، وتولى رئاسته حتى مايو/أيار 2014. ومنذ ذلك الوقت، أصبح جزءاً من محاولة بناء جهاز قضائي خارج مؤسسات النظام في المناطق الخارجة عن سيطرته، في مرحلة كانت فيها مؤسسات الدولة السورية نفسها قد انقسمت بفعل الحرب.

ولم يتوقف نشاط العريان عند رئاسة مجلس القضاء، فقد تم تعيينه عضواً في لجنة الطعون الخاصة بانتخابات المجالس المحلية في محافظة إدلب، ثم عضواً في اللجنة الاستئنافية العليا التي كانت تنظر في الطعون المتعلقة بانتخابات المجالس المحلية. وفي مايو 2016، وبعد إعادة هيكلة المجلس وتغيير اسمه إلى «مجلس القضاء السوري»، انتُخب العريان نائباً لرئيسه. ثم اتسع دوره من القضاء إلى العمل الإداري والسياسي داخل مؤسسات المعارضة، ففي عام 2019 تولى منصب الأمين العام للحكومة السورية المؤقتة في حكومة جواد أبو حطب، قبل أن يشغل لاحقاً عدداً من المواقع الإدارية والقضائية في مؤسسات الحكومة المؤقتة. سنوات العريان خارج مؤسسات النظام لم تكن سنوات ابتعاد عن العمل العام، بل كانت امتداداً لمسيرته في القضاء والإدارة، ولكن ضمن مؤسسات المعارضة.

ولم يمر انشقاق العريان من دون ثمن شخصي. فخلال وجوده خارج مناطق سيطرة النظام، صدرت بحقه أحكام غيابية، كان من بينها حكم بالإعدام، كما صودرت ممتلكاته وبيع بعضها في مزادات علنية، بحسب ما ذكره العريان. وفي 20 إبريل/نيسان 2014، تعرض لمحاولة اغتيال عندما انفجرت عبوة ناسفة قرب سيارته في السوق العمومي بمدينة سلقين، ما أسفر عن مقتل شخصين. وفي 25 يونيو/ حزيران 2014، قُتل شقيقه عبد الحميد العريان، وهو أستاذ للرياضيات، في غارة جوية لقوات النظام على مدينة سلقين. بعد سقوط نظام الأسد أواخر العام 2024، عاد العريان إلى مؤسسات الدولة السورية، وعيّن في يناير/كانون الثاني 2026، رئيساً لمحكمة الجنايات الرابعة في دمشق، في إطار إعادة تشكيل السلطة القضائية في مرحلة ما بعد سقوط النظام. وفي 26 إبريل الماضي، ترأس العريان أولى جلسات محاكمة عاطف نجيب، الرئيس السابق لفرع الأمن السياسي في درعا، في القصر العدلي بدمشق. وحضر نجيب الجلسة موقوفاً، فيما شملت الدعوى عدداً من رموز النظام السابق، بينهم بشار الأسد وماهر الأسد، اللذان جرت محاكمتهما غيابياً. وقبيل الجلسة، كتب مخاطباً السوريين: «لكل أمّ شهيد، ولكل أمّ لمعتقل، ولكل أسرة هُجّرت قسراً، ولكل صاحب بيت مدمر... إن أصواتهم حاضرة أمام القضاء، وإن حقوقهم لن تُنسى». ويأتي ظهور العريان في مقدمة المشهد القضائي في وقت تواجه فيه سورية واحداً من أصعب ملفات المرحلة الانتقالية: كيف يمكن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، من دون تحويل القضاء إلى أداة انتقام سياسي؟ هذه المسألة ستشكل الاختبار الحقيقي للعريان وللمؤسسة القضائية التي يمثلها. فخلفيته قاضياً منشقاً تمنحه سيرة شخصية مختلفة عن كثير من القضاة الذين عملوا داخل مؤسسات النظام، لكنها في الوقت نفسه تجعل استقلال القضاء وضمانات المحاكمة العادلة مسائل ستخضع للمراقبة والتدقيق. وإذا كانت قصة العريان تحمل بعداً رمزياً قوياً، فإن التحدي أمامه يتجاوز الرمزية. فالمحاكمات المرتقبة ستضع القضاء السوري أمام ملفات ضخمة تتعلق بالقتل والاعتقال والتعذيب والتهجير والإخفاء القسري وغيرها من الانتهاكات التي خلّفتها سنوات الحرب.

العريان (وسط) خلال محاكمة عاطف نجيب بدمشق، 10 مايو 2026 (عز الدين القاسم/ الأناضول)

مقابلة

أجراها في مدريد: **جعفر العلوني**

إيزابيل سيرا

■ أوروبا تتحول إلى مشروع حرب وإسرائيل أكبر تهديد
■ نموذج تسييس الحدود يُولّد عنفاً ممنهجاً وموتاً

إيزابيل سيرا (العربي الجديد)

في مقابلة مع «العربي الجديد» تنتقد عضو البرلمان الأوروبي، الإسبانية إيزابيل سيرا، التي تشغل حالياً منصب نائبة رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان فيه، المشروع الأوروبي الذي يتحوّل في رأيها إلى «مشروع حرب»، وتوضح أن الاتحاد الأوروبي ليس اتحاداً لخدمة شعوبه

■ أعادت أزمة سبتة قضية الهجرة إلى واجهة النقاش الأوروبي. بوصفك عضواً في البرلمان الأوروبي، ما تفسيرك لما حدث، وما المسؤوليات التي يتحملها الاتحاد الأوروبي؟

خلّفت الأزمة حتى الآن 141 قتيلاً، ولا يزال العشرات في عداد المفقودين. وفي هذه اللحظة، ينام آلاف الأشخاص في الشوارع في ظروف غير إنسانية، من دون رعاية كافية، وكثير منهم قاصرون. هذه هي القضية الأهم، والتي يجب على المؤسسات جميعها معالجتها. مع ذلك، نرى كيف أن اليمين المتطرف عموماً، وكذلك المؤسسات الأوروبية لم تُصدر أي رسالة إلى عائلات الضحايا. لو كانوا من ذوي البشرة البيضاء، أوروبيين مثلاً، من أوكرانيا، لكانت لدينا شهور من التعازي والحداد. بطبيعة الحال، لا يمكن لـ70 ألف شخص أن يعبروا الحدود من دون تساهل من المغرب، وهناك يعيش قسم كبير في الفقر والبطالة. لكن أود أن أشير إلى أنني لا أحيّذ الخطاب المؤيد للحكومة الإسبانية المنتشر في إسبانيا والمصوغ بعبارات قومية، والذي يُصوّر عملية يقوم بها (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب والمغرب وإسرائيل لزعزعة استقرار (حكومة بيدرو) سانشيز وإسبانيا، مُستهدفاً سيادتنا وسلامة أراضينا، ومُتبنّياً في نهاية المطاف مصطلحَي «الغزو» و«الحرب الهجينة»، ومُدّعياً أيضاً أن الأهم هو الدفاع عن سيادتنا. وفقاً لهذا الخطاب، إسبانيا ضحية للمغرب، والمهاجرون مجرد أدوات، والأهم حماية الحدود والسيادة.

■ هل تعتقدين أن النموذج الأوروبي لمراقبة الحدود قد فشل؟

نموذج تسييس الحدود يُولّد عنفاً ممنهجاً وموتاً. إنّه نموذج تُبتز فيه دول الجنوب العالمي لعسكرة حدودها وبناء مراكز لاحتجاز الغارين من أوضاع مروعة مقابل الحصول على المساعدات وتمويل التنمية. إنه نموذج كارثي وفاشل، ليس لأنه يُهدد سلامة أراضينا، بل لأنه ينطوي على استخدام العنف ضد الناس. ويُروج الاتحاد الأوروبي هذا النموذج بشكل متزايد. المشروع الحالي لهذه الحكومة الأوروبية (حيث تتشارك الديمقراطيات الاشتراكية واليمين المتطرف السلطة) مشروع حرب. الحرب مع روسيا جانبه الأول، أما الجانب الآخر فهو الحرب ضد المهاجرين. إنه مشروع مبني على فكرة أن أوروبا -هذه الحضارة الغربية- مُهددة من روسيا ومن أولئك الذين يرغبون في القدوم إلى هنا (دول القارة) للعيش والعمل. في مواجهة هذا الوضع، لا بد من عسكرة كل شيء. إذن، هذا هو المشروع الحالي: مزيد من الرقابة على الحدود. لكن ثمة ضغط على دول أخرى للقيام بهذا العمل، لدرجة أن الدول الطامحة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يجب أن تجتاز أولاً تدقيق الاتفاقيات مع فرونتكس (الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل)، وبشكل عام، مراقبة الهجرة. وإذا أحسنت التصرف -أي إذا انتهكت حقوق الإنسان على نطاق واسع- يمكنها الانضمام.

■ بصفتكِ نائبة رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، هل تعتقدين أن الاتحاد الأوروبي يلتزم القيم التي يدّعي الدفاع عنها؟

يزداد الأمر صعوبةً يوماً بعد يوم. حتى (رئيسة المفوضية الأوروبية) أورسولا فون ديرلاين لم تعد تتحفظ في التعبير عن ذلك. لاحظ مثلاً، بعد هجوم ترامب و(رئيس حكومة الاحتلال بنيامين) نتنياهو غير القانوني على إيران، قالت (فون ديرلاين) إن «النظام القديم لم يعد صالحاً». وتساءلت: لماذا الدفاع عن القانون الدولي؟ لا شك أن فون ديرلاين تقف إلى جانب نظام مرتكبي الإبادة الجماعية. ومن الطبيعي ألا تدافع عن القانون الدولي، لأنه في حالة إيران، مثلاً، يعني ذلك أساساً الدفاع عن حق إيران في الدفاع عن نفسها ضد هجوم غير قانوني من دولة أخرى.

■ تحتل فلسطين مكانة مركزية في عملك السياسي. برأيك، لماذا يفشل الاتحاد الأوروبي دائماً في اتخاذ إجراءات فعّالة ضد إسرائيل؟

يفشل لأنه لا يريد أن يصيب في هذا الأمر على التحديد. الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون شريكاً لإسرائيل، لأنها امتداد للغرب، أو بالأحرى جيبه في ذلك الجزء الذي يسمونه خطأً «الشرق الأوسط». فلسطين لا تهمهم، ولا يكترثون لها. هي تهمهم فقط بما يخدم مصالحهم في شن الحروب. مثلاً في الحرب على إيران، وفي تعزيز الإمبريالية الأميركية التي تخضع لها أوروبا. وفي قمع حقوق الشعوب الأوروبية وتقييد حريتها. انظر إلى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ماذا فعلت ضد المتظاهرين المؤيدين للشعب الفلسطيني. لقد طبقت بحقهم سياسات تقوم على تجريمهم. كأن الحقوق المدنية والأساسية لم تعد موجودة. والآن ماذا؟ هل سيسجنوننا لمجرد القول: تعيش فلسطين حرة؟ لا يمكن أن نسمح لهم بالمضي نحو هذا الشكل من السلطوية، والمراقبة الجماعية، والسيطرة على الناس عبر شبكات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي. الاتحاد الأوروبي يدار تقريباً بالكامل من قبل الكنفوقراط. إنهم سياسيون في نهاية المطاف، والكثير منهم من اليمين واليمين المتطرف، ويتبنون المشروع الأيديولوجي المتعصب يوماً بعد يوم. مشروعهم الوحيد هو الحرب، الاستعمار، الإمبريالية. ومشروعهم الحربي هذا يحتاج إلى إسرائيل، إلى نظامها الحربي، إلى أسلحتها وأنظمتها الأمنية وموقعها في غرب آسيا.

■ من مكان عملك، هل تعتقدين أن الاتحاد الأوروبي قادر على صياغة سياسة مستقلة تجاه الشرق الأوسط بمعزل عن تأثير الولايات المتحدة؟

لا. لقد حسم الاتحاد الأوروبي قراره. لقد قرر أن يكون مطيعاً وخاضعاً لترامب وللولايات المتحدة الأميركية، ولمشروعها الإمبريالي. الآن، هل يمكن أن تكون هناك أوروبا أخرى؟ بمفوضية أوروبية وحكومات مختلفة؟ ربما. لكن للأسف، في الوقت الراهن يهيمن مشروع اليمين المتطرف والنخب الرأسمالية الأوروبية على المشروع الأوروبي. والمشكلة الحقيقية أن الاتحاد الأوروبي ليس ما نريده أن يكون. ومنذ تأسيسه بموجب معاهدة ماستريخت (الهولندية عام 1992)، وهو لا يزال هيكلاً مصمماً لخدمة نخب معينة، ولخدمة بعض الدول تحديداً. مثلاً ألمانيا، بفضل الاتحاد الأوروبي، تتمتع بنفوذ أقوى من بقية دول الاتحاد، ذلك أن آلية الاتحاد أسهمت في دفع بعض الدول إلى نزع (تقليص) التصنيع وفقدان نموذج إنتاجي أكثر تطوراً. وأسند إلى دول أخرى نموذجاً اقتصادياً قائماً على البناء والسياحة؛ المضاربة في سوق الإسكان، وهو ما نعيش تداعياته اليوم مع أزمة السكن واقتصاد الشمس والشواطئ. وهنا الماضي، إن إسرائيل ترفض الوثيقة (خريطة الطريق) المؤلفة من 15 نقطة، مدعياً أن نزع السلاح المقصود يشمل الأسلحة الثقيلة والخفيفة وجميع أنواع الأسلحة. وكان مجلس السلام، قد أعلن الأسبوع الماضي، عقب اجتماع رئيسه التنفيذي وممثل غزة في المجلس، نيكولاي مزراخي-روزين، خلال جلسة المجلس الوزاري المصغّر «الكابينت» في السادس من أغسطس الحالي، إلى ما وصفه بـ«الخداع الذي تمارسه حركة حماس»، قائلاً: «وافقت حماس على وثيقة النقاط الـ15، لكنها لم تتخلّ عن رؤيتها المتمثلة في تدمير إسرائيل. ومن الواضح أن هناك جهداً من جانب حماس لإلقاء الكرة في ملعبنا».

من جانبه، حذّر رئيس جهاز الأمن العام «الشاباك»، دافيد زيني، من أن توقيع حماس على الاتفاق يشكّل، بحسب وصفه، جزءاً من «عملية خداع استراتيجي» تهدف إلى كسب الوقت وضمان عدم استئناف إسرائيل عملياتها العسكرية في قطاع غزة حتى موعد الانتخابات. وقال زيني: «هناك كمين استراتيجي تنصبه حماس».

لم يقتصر رفض وثيقة «مجلس السلام» على المؤسستين العسكرية والأمنية، أو على أحزاب اليمين المتطرف، بل امتد أيضاً إلى «أقطاب» المعارضة الإسرائيلية، الذين هاجموا الاقتراح واعتبروا أنه يعكس فشلاً استراتيجياً لسياسات الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة. في السياق، هاجم رئيس حزب «معاً»، رئيس الحكومة السابق نفتالي بينت، خلال جولة في غلاف غزة في الرابع من أغسطس الحالي، بشدة مخطط «مجلس السلام» ووثيقة النقاط الـ15 الخاصة بقطاع غزة. وأضاف بينت أن «لدى حماس اليوم عدداً من المسلحين يفوق ما كان لديها قبل السابع من أكتوبر 2023». كما طالب بالاحتفاظ بالأرض، وعدم التراجع عن الخط الأصفر، ورفض تنفيذ أي انسحاب إلى حين نزع سلاح حماس بشكل كامل وحقيقي.

كذلك هاجم رئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، وثيقة النقاط الـ15، مدعياً أنها فُرضت على إسرائيل من دون مشاركتها، وأنها تتيح لـ«حماس» فرصة استعادة قوتها. واتهم آيزنكوت رئيس الحكومة بالدفع نحو انسحاب إسرائيلي قبل تفكيك «حماس»، وبإخفاء تفاصيل الاتفاق عن الجمهور، مؤكداً أن أي صيغة أو مخطط يجب أن يُقاس بمدى قدرته على القضاء على القوة العسكرية والسلطوية للحركة. كما حذّر من أن الاتفاق قد يقود إلى انسحاب إسرائيلي قبل تدمير قدرات حماس، وشدّد على أن أي مخطط يجب أن ينتهي إلى تفكيك الحركة بالكامل، لا إلى تسوية جزئية معها.

> يبدو أن نتنياهو اختار الانحياز بصورة علنية إلى موقف اليمين الإسرائيلي المتطرف

تقرير

الانتخابات والعقيدة أولاً

نتنياهو في مواجهة خطة قطاع غزة

يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطة قطاع غزة انطلاقاً من خلفية انتخابية، ولو كلّفته مواجهة الولايات المتحدة، خصوصاً أن خصومه يرفضون خطة «مجلس السلام»

حيفا ـ **اصطاس شحادة**

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في التاسع من أغسطس/ آب الحالي، رفضه وثيقة «النقاط الـ15» للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة قطاع غزة التي طرحها «مجلس السلام». وشدّد على أن الجيش الإسرائيلي لن ينفذ أي انسحاب من القطاع قبل ما وصفه بـ«نزع حقيقي لسلاح حماس». وأن الجيش الإسرائيلي سيواصل عملياته لإحباط التهديدات التي تستهدف القوات الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين. ويُعدّ هذا أول موقف رسمي وعلني يصدر عن الحكومة الإسرائيلية، منذ الإعلان عن التوصل إلى صيغة أولية للاتفاق بين «مجلس السلام» في غزة وحركة حماس والوسطاء، بدعم وموافقة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 30 يوليو/تموز الماضي.

موقف نتنياهو ليس جديداً ولا مستغرباً؛ فعلى الرغم من أنه لم يرفض الاقتراح علناً فور الإعلان عنه، فإن إسرائيل كانت قد أوضحت سابقاً أنها لن تقبل بتغيير الوضع القائم في قطاع غزة، إلا أنها اعتمدت، في مراحل سابقة، سياسة المناورة والمراوغة والالتفاف على الاتفاقيات، بما أفرغها عملياً من مضمونها، ولم تلتزم بتنفيذها. وفي المقابل، واصلت العمل على الأرض وفق ما تصفه بـ«الاعتبارات الأمنية»، التي استخدمتها غطاءً لتحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية. نجح نتنياهو، إلى حدّ بعيد، خلال العامين الأخيرين في المناورة بين مطالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإنهاء الحرب على غزة والتقدم في تنفيذ بنود الاتفاق من جهة، وبين حاجته السياسية والوجودية إلى عدم إغضاب شركائه من اليمين المتطرف والحفاظ على تماسك الائتلاف الحكومي من جهة أخرى. لكن يبدو أن نتنياهو اختار هذه المرة الانحياز بصورة علنية إلى موقف اليمين الإسرائيلي المتطرف، والخروج صراحة ضد الخطة، حتى لو أدى ذلك إلى صدام علني مع ترامب، الذي يُعد أبرز حلفائه، إن لم يكن الوحيد تقريباً، في المشهد الدولي الراهن. ومن الواضح أن الحسابات الانتخابية شكّلت عنصراً مركزياً في قرار نتنياهو، إلا أنه لا يمكن، بطبيعة الحال، إغفال الدوافع السياسية والأمنية والأيديولوجية الأخرى التي أسهمت في تهيئة الأرضية لهذا الموقف.

في السياق، تشير استطلاعات الرأي العام المتعلقة بالانتخابات البرلمانية المقبلة المقررة في 27 أكتوبر/تشرين الأول المقبل إلى تراجع معسكر الائتلاف الحكومي مقابل تقدم معسكر المعارضة، رغم استمرار حزب الليكود في موقع الحزب الأكبر، بمعدل متوقع يتراوح بين 23 و24 مقعداً. بهذا المعنى، يسعى نتنياهو إلى ضمان بقاء الليكود الحزب الأكبر بعد الانتخابات المقبلة، ولذلك فهو بحاجة إلى الاقتراب من حاجز 25 مقعداً، بالتوازي مع الحفاظ على قوة أحزاب اليمين المتطرف ومنع انتقال أصوات من معسكره إلى حزب «يشار». ومن هنا، يحرص على تبني مواقف يمينية متشددة بهدف رفع حصة الليكود من جهة، وعدم إحراج أحزاب اليمين المتطرف أو التسبب في خسارتها مقاعد إضافية من جهة أخرى، خصوصاً أنه يدرك أن فرصه في تشكيل ائتلاف حكومي جديد ستكون محدودة جداً من دون دعم هذه الأحزاب. ولهذا، لا يرغب في الدخول في خلاف جدي وعلني معها في هذه المرحلة. وعليه، فإن موقف نتنياهو يعكس هذه الاعتبارات الانتخابية بوضوح، لكنه يعكس أيضاً حالة واسعة من التوافق داخل المجتمع الإسرائيلي الرافض لأي انسحاب من قطاع غزة.

وتطرق رئيس شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية «أمان»، أوفير

مدينة غزة وسط الدمار، 6 أغسطس 2026 (أحمد حسب الله/Getty)

الوسطاء لـ«حماس»: تجاهلوا تصريحات نتنياهو

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**
حيفا ـ **نايف زيداني**

في وقت عزت فيه تسريبات إعلامية إسرائيلية رفض تل أبيب لخريطة الطريق بشأن غزة إلى ضغط سياسي داخلي، مقابل ما قالت إنه التزام أميركي بتنفيذها، أكّدت مصادر فلسطينية لـ«العربي الجديد»، أمس الأربعاء، أن وسطاء أبلغوا حركة حماس تجاهل تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الرافضة اتفاق الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، باعتبارها «مجرد تصريحات». وشددت المصادر، التي طلبت عدم ذكر اسمها، على أن وسطاء أبلغوا الحركة أن الإدارة الأميركية جادة في الوصول إلى حل في قطاع غزة «حتى لو أغضب ذلك نتنياهو»، وأن ما اتفق عليه برعاية الوسطاء وموافقة الإدارة الأميركية سيمضي، ولن يحدث أي تغيير فيه، غير أن المصادر ذاتها رجحت أن يتم تأجيل حسم الملفات والخلافات إلى ما بعد انتخابات الكنيست الإسرائيلي في 27 أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

وتركز خريطة الطريق على الانسحاب الإسرائيلي ونزع سلاح القطاع، فيما تكرر «حماس» تمسكها بما تم الاتفاق عليه مع الوسطاء، ومجلس السلام بشأن الخريطة، مؤكدة ضرورة وضع جدول زمني واضح لتنفيذها. في المقابل قال نتنياهو، الأحد الماضي، إن إسرائيل ترفض الوثيقة (خريطة الطريق) المؤلفة من 15 نقطة، مدعياً أن نزع السلاح المقصود يشمل الأسلحة الثقيلة والخفيفة وجميع أنواع الأسلحة. وكان مجلس السلام، قد أعلن الأسبوع الماضي، عقب اجتماع رئيسه التنفيذي وممثل غزة في المجلس، نيكولاي ملادينوف مع نتنياهو في القدس المحتلة، أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل لن يتم قبل تفكيك الأسلحة الثقيلة والخفيفة والأنفاق. وأمس، نفى ملادينوف، في منشور على منصة إكس وباللغة العبرية، ما وصفها بـ«الادعاءات المتعلقة باتفاق مالي بين مجلس السلام وحماس»، قائلاً إنها «ادعاءات كاذبة». وأضاف أنه «لم تتم مناقشة أو تفاوض أو النظر في مثل هذا الاقتراح، ولن تكون على جدول الأعمال في المستقبل. لن يكون لحماس دور في حكومة غزة ولن تحصل على الأموال». وقال إن «خريطة الطريق هي إطار لترتيب بين مجلس السلام وحماس، بينما تستمر المناقشات مع إسرائيل. الهدف يبقى نزع سلاح الأسلحة بالكامل ووعد بأن غزة لن تشكل مرة أخرى التهديد الذي واجهته إسرائيل في السابع من أكتوبر (2023)».

واعتبر أن «هناك تحديات حقيقية كثيرة في هذا المسعى، ولا حاجة إلى اختراع المزيد». يأتي ذلك غداة ما ذكرته هيئة البث الإسرائيلية ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي، أن مجلس السلام التزم بسداد «ديون حركة حماس». وهو جزء من وثيقة النقاط الـ15 بين مجلس السلام والوسطاء مع حماس، ودفع مبلغ يصل إلى 400 مليون دولار، لموظفين ومورّدين ومقاولين في غزة، قدّموا خدمات ولم يحصلوا على أجورهم. ولفتت هيئة البث إلى صياغة مبهمة في البند الخامس من الوثيقة (نصها: تسعى اللجنة الوطنية لإدارة غزة إلى تقييم الالتزامات المشروعة تجاه الموردين والمقاولين والأطراف الأخرى، بإجمالي لا يتجاوز 400 مليون دولار أميركي، والعمل على تسويتها). وأكد مسؤول في مجلس السلام ذلك، وفق هيئة البث، موضحاً أنّ الأموال ستُحوّل إلى موظفي القطاع العام «الذين لم يتلقّوا رواتبهم، أو إلى الموردين والمقاولين الذين قدّموا خدمات للسكان وما زالوا يستحقون الحصول على مستحقاتهم». وأكد أنّ كل مطالبة بالدفع ستُفحص بشكل فردي، وأن الأمر لا يتعلق بتغطية مبالغ مرتبطة بحكم «حماس» في غزة أو نشاطها العسكري.

من جهة أخرى ذكرت الهيئة أن قائد القيادة المركزية للجيش الأميركي (سنتكوم) براد كوبر، زار المقر الأميركي في إسرائيل (كريات غات، ولم تذكر التاريخ)، وأبلغ الموجودين في المقر بالتزام واشنطن باتفاق النقاط الـ15، وأنها «ستعمل على تنفيذه وفق ما تم الاتفاق عليه».

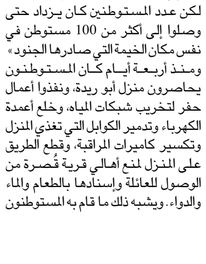

حي الصبرة في غزة، 9 يوليو 2026 (سعيد جرس/Getty)

مستوطنون يحاصرون منازل في قُصرة

رام الله ـ **نائلة خليل**
محمود السعدي

حاول الاحتلال والمستوطنون، أمس الأربعاء، تقديم مشهد مغاير لتواطئهم وتبادل الأدوار في العدوان على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، إذ تعامل الجيش الإسرائيلي مع أحداث الحصار على بلدة قُصرة جنوب نابلس، وإرسال قوات لإخلاء البؤرة الاستيطانية التي أقيمت في المكان على أنها «عصيان وأعمال شغب». فقد بقي المستوطنون في محيط منازل البلدة، بعدما اشتبك جنود الاحتلال مع عشرات من المستوطنين الذين أقاموا خيمة على بعد أربعة أمتار من منزل عائلة أبو ريدة، والذي يحاصرونه منذ أربعة أيام. وقال قصي عبد المنعم أبو ريدة لـ«العربي الجديد»، إن جيش الاحتلال حضر صباح أمس، وحاول «فك الخيمة التي نصبها عدد من المستوطنين أمام منزلنا بهدف الاستيلاء عليه، لكن ما حدث كان غريباً حيث هاجم المستوطنون الجنود الذين ردوا عليهم بإطلاق قنابل الغاز والصوت». وأضاف أن «الجنود فككوا الخيمة، وصادروا سيارة وعربة جبلية من المستوطنين، لكن المستوطنين هاجموا الجيش وأخذوا السيارة وهربوا بها عبر الطرق الالتفافية التي تخدم المستوطنين». وقال: «صحيح أن الجيش غادر بعد ساعة ونصف من المواجهات، لكن عدد المستوطنين كان يزداد حتى وصلوا إلى أكثر من 100 مستوطن في نفس مكان الخيمة التي صادروا الجنود».

ومنذ أربعة أيام كان المستوطنون يحاصرون منزل أبو ريدة، ونفذوا أعمال حفر لتخريب شبكات المياه، وخلع أعمدة الكهرباء، وتدمير الكوابل التي تغذي المنزل وتكسير كاميرات المراقبة، وقطع الطريق على المنزل لمنع أهالي قرية قُصرة من الوصول للعائلة وإسنادها بالطعام والماء والدواء. ويشبه ذلك ما قام به المستوطنون قبل أسبوعين لعائلة الطوباسي في جالود (جنوب شرقي نابلس) حيث تم الاستيلاء على منزلها بهذه الطريقة، لكن بعدما تدخل الجيش وقام بمساعدة المستوطنين لإخلاء عائلة الطوباسي بالقوة. وقال رئيس بلدية قُصرة عبد العظيم وادي، في حديث لـ«العربي الجديد»، «إن الخيمة أقيمت بين محيط ثلاثة منازل في جبل رأس العين بالمنطقة الغربية من بلدة قُصرة، وإن المنطقة تخضع منذ نحو سبعة أشهر لحصار أدى إلى قطع الطرق بين المنازل والبلدة، ومنع التواصل معها، إضافة إلى قطع شبكات المياه والكهرباء». وقال وادي إن البلدية لا تعتبر أن عملية إخلاء المستوطنين قد تمت فعلياً ما دامت العائلات لا تستطيع الوصول إلى منازلها على صعيد آخر، قال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة جنين طارق اغبارية، لـ«العربي الجديد»، إن جرافات الاحتلال هدمت نحو 40 منشأة تجارية وصناعية على طول الشارع الالتفافي (الاستيطاني) قرب دوار البادية شرق جنين، بالقرب من قرية عابا، وصولاً إلى بلدة الزبابدة جنوب شرق جنين، بحجة عدم الترخيص واعتبار المنطقة عسكرية وتباهى وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس، بدء هدم 26 مبنى فلسطينياً في محافظة جنين، «في منطقتي غانيم وكاديم شمالي السامرة». وادعى في منشور على «إكس» أن المباني الفلسطينية «غير قانونية»، وقال إن هدمها يشكل، وفق تعبيره، «خطوة ضرورية لتعزيز الاستيطان والأمن» في سياق آخر، هدمت القوات الإسرائيلية، أمس، منزلاً مكوناً من ثلاثة طوابق في قرية المعصرة جنوب بيت لحم. وفي القدس المحتلة، هدم الاحتلال منزلاً في بلدة سلوان جنوب القدس المحتلة. كما هدمت قوات الاحتلال منزلاً في منطقة فرش الهوا بمدينة الخليل.

هزيمة «إيباك» في مينيسوتا

فازت المرشحة التقدمية المعارضة لإسرائيل بيغي فلانا غان (الصورة) على النائبة الحالية آنجي كريغ، المدعومة من لجنة الشؤون الأميركية الإسرائيلية (إيباك) في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي الأميركي، على مقعد في مجلس الشيوخ الأميركي في ولاية مينيسوتا، مساء الثلاثاء، لكن في تمهيديات الحزب الديمقراطي في ولاية ويسكونسن، فاز الوسطي ديفيد كراولي، بفارق ضئيل، على المرشحة اليسارية فرانسيسكا هونغ التي عُدّت أوفر حظاً وفق استطلاعات الرأي. ووفق تقديرات «سي أن أن» و«سي بي أس» و«أن بي سي»، فقد فاز كراولي بأقل من نصف نقطة (39,8% مقابل 39,4%). ولا يعني فوز مرشحين تقدميين في بعض السباقات المهمة سيطرتهم بشكل كبير على الحزب، وإنما يعني تغيّر جزء من المزاج العام في الحزب. وفي الانتخابات الجمهورية الخاصة لاختيار مرشح مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية تأهلت دارلين غراهام، شقيقة السيناتور الراحل ليندسي غراهام، حيث ينافسها النائب الجمهوري رالف نورمان.

(العربي الجديد، فرانس برس)

مناقشة ملف السجناء السياسيين في فنزويلا

أوضحت المعارضة الفنزويلية دينورا فيغيرا، مساء الثلاثاء، أن ملف السجناء السياسيين مدرج في جدول أعمال الحوار الذي ترعاه الولايات المتحدة بين السلطة والمعارضة. وأوضحت رئيسة وفد المعارضة في الحوار مع السلطة عبر منصة إكس: «عقدنا لقاء مع سجناء سابقين وعائلات سجناء سياسيين، وقد سلموني مذكرة سنطرحها على طاولة الحوار». وأرفقت فيغيرا رسالتها بصورة يظهر فيها عدد من السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم في الأشهر الأخيرة. وفي فنزويلا 382 سجيناً سياسياً وفقاً لمنظمة «فورو بينال» غير الحكومية، رغم الإفراج عن مئات السجناء منذ الثالث من يناير/كانون الثاني الماضي، بعد اختطاف الولايات المتحدة الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس خلال عملية عسكرية أميركية في كاراكاس. وبدا وفدا السلطة والمعارضة في السادس من أغسطس/آب الحالي جولة أولى من المحادثات.

(فرانس برس)

إصلاح الاستخبارات الألمانية

أطلقت الحكومة الألمانية، أمس الأربعاء، عملية إصلاح شاملة لأجهزتها الاستخباراتية، عبر منحها صلاحيات موسعة، في خطوة تُعتبر ضرورية في ظل تزايد التهديدات منذ الغزو الروسي لأوكرانيا. ومن المتوقع أن تكتسب أجهزة الاستخبارات الألمانية، سواء الخارجية (BND) أو الداخلية (BfV) التي لطالما سخر منها البعض، عبر وصفها بأنها مجموعة «نباتيين» وسط حيوانات مفترسة، القدرة على تنفيذ عمليات سرية، والتدخل لمواجهة التهديدات الخارجية. وفي مقابلة مع صحيفة «بيلد» نُشرت أول من أمس الثلاثاء، قال وزير الداخلية الألماني ألكسندر دوبرينت (المنتمي للتيار المحافظ): «حان الوقت لتعزيز قدراتنا حتى نتمكن من العمل على قدم المساواة مع الأجهزة الشريكة لنا حول العالم». وشدّد رئيس اللجنة البرلمانية المشرفة على أجهزة الاستخبارات مارك هنريشمان، على أن «نقطة التحول» التي أعلن عنها المستشار الاشتراكي الديمقراطي، أولاف شولتز، في فبراير/شباط 2022 عقب الغزو الروسي لأوكرانيا مباشرة، وشملت بشكل خاص زيادة الإنفاق العسكري، يجب أن تمتد الآن لتشمل أجهزة الاستخبارات أيضاً.

(فرانس برس)

تقرير

آثار الهجمات الروسية على زابوريجيا، 11 أغسطس 2026 (دميترو سمولينكو/Getty)

حرب أوكرانيا

هل بات التصعيد طريقاً إجبارياً لتسوية تفاوضية؟

تظهر معطيات الأشهر الأخيرة أن حرب أوكرانيا باتت فعلياً أمام مفترق مفصلي حاسم، على وقع التصعيد المتبادل بين موسكو وكييف، وتراجع الوساطة الأميركية لوقف القتال. لكنه تصعيد قد يفرض مساراً تفاوضياً مستقبلاً

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

وسط ترقب لاستئناف جهود الوساطة الأميركية لإنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا، تصاعدت الضربات بالصواريخ والمسيّرات على الأهداف اللوجستية والاقتصادية والمدنيين في روسيا وأوكرانيا. وفي حين ظهرت معالم تغيرات في المقاربة الأميركية لإنهاء الحرب تتناقض مع تسريبات قمة أنكوريج في ولاية ألاسكا بين الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين في 15 أغسطس/آب 2025، بدا أن «الانقلاب» ليس كافياً لإشعال غضب روسيا بالكامل، ولا لطمأنة أوكرانيا أو تزويدها بصواريخ اعتراضية، باتت في أمسّ الحاجة إليها لمواجهة «حملة إكراه» روسية لإجبار كييف على الرضوخ لمطالبها. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، مساء الثلاثاء، إن استخبارات بلاده وصلت إلى وثائق تؤكد استعداد روسيا لحملة تعبئة جديدة بعد انتخابات مجلس الدوما (البرلمان) الروسي المقررة بين 18 و20 سبتمبر/أيلول المقبل. والاثنين الماضي، لوّح زيلينسكي أن أوكرانيا ستنفذ المزيد من الضربات ضد أهداف في عمق الأراضي الروسية، ليتبين لموسكو أنّ السلام ضروري. كما حذر مجدداً من الدعم العسكري الذي تقدّمه كوريا الشمالية لروسيا. وأضاف أن موسكو تسلمت دفعة إضافية من الصواريخ الباليستية من بيونغ يانغ، وتستعد لوصول دفعة أخرى من الجنود الكوريين الشماليين إلى روسيا، تصل إلى نحو 50 ألف جندي.

والاثنين الماضي أيضاً، شدد ميخائيل غالوزين، نائب وزير الخارجية الروسي، على أن بلاده لن توافق على «تجميد» حربها ضد أوكرانيا من دون معالجة «الأسباب الجذرية» للصراع. كما انتقد غالوزين استمرار الدعم العسكري والاستخباراتي الأميركي لأوكرانيا، واصفاً نهج واشنطن بأنه «متناقض». وفي انتقاد للولايات المتحدة، قال غالوزين إن «استمرار تزويد نظام كييف بالأسلحة الأميركية، وتقديم المعلومات الاستخباراتية وغيرها من أشكال المساعدة، أمور تتحدث عن نفسها»، مشدّداً على أن هذا الدعم لا يتماشى مع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

وذكر غالوزين أن روسيا مستعدة للسعي نحو تحقيق أهدافها مع مراعاة «تفاهمات أنكوريج»، معتبراً أن التوصل إلى تسوية دبلوماسية يظل ممكناً إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية. وفي مؤشر إلى توقعات روسيا المتدنية من جولة قد يقوم بها المبعوث الأميركي الخاص ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر صهر الرئيس دونالد ترامب إلى موسكو وكييف، قال المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الروسية رودیون میروشنیك، أخيراً، إن على روسيا الاستعداد لاستمرار الحرب لفترة طويلة، معتبراً أن إنهاء القتال أمر مستبعد في المستقبل القريب. كما صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في يونيو/حزيران الماضي، أن موسكو لن توافق على وقف القتال عند خط المواجهة الحالي في شرط مسبق لمفاوضات السلام مع أوكرانيا، مشيراً إلى أن روسيا سبق أن «خدعت» مرة واحدة خلال محادثات فاشلة جرت عام 2022. ومن المعروف أن كييف اقترحت مراراً تجميد الصراع عند خطوط المواجهة الحالية، في إطار أي اتفاق لوقف الحرب. في المقابل، تصر روسيا على أن أي تسوية ستتطلب من أوكرانيا التنازل عن منطقة دونيتسك بأكملها، بما في ذلك المناطق التي فشلت القوات الروسية في السيطرة عليها منذ عام 2014.

> الحرب الروسية على أوكرانيا تحولت إلى نوع من الاستنزاف منذ 2023

وبعد فشل روسيا في حسم الحرب سريعاً في فبراير/شباط 2022، تحولت الحرب إلى نوع من الاستنزاف منذ 2023. ومنذ مطلع العام الحالي بدا فشل رهانات روسيا على الفوز بحرب الاستنزاف والمعتمدة أساساً على فارق القوة العسكرية والاقتصادية والديمغرافية، إضافة إلى قناعة أن الدعم الأوروبي لن يدوم طويلاً. وعلى خلفية الهجمات الأوكرانية المؤلمة في العمق الروسي، وتباطؤ التقدم في دونيتسك رغم الكلفة البشرية المرتفعة، بات الكرملين أمام خيارين: الأول، التراجع عن الأهداف الأساسية المعلنة للحرب والاكتفاء بالمكاسب التي تحققت بالفعل، مما يعني عملياً إعلان هدنة غير رسمية للصراع على مبدأ «لا سلم ولا حرب». وأما الخيار الثاني فهو الانتقال إلى شنّ حملة أقوى لإجبار أوكرانيا على الاستسلام، والرضوخ للشروط الروسية في أي مفاوضات مقبلة. وتكشف تصريحات المسؤولين الروس أن خيار التصعيد هو الأرجح. ومن المتوقع أن يتضمن هذا السيناريو حملة تعبئة جديدة لزيادة عدد الجنود على خطوط القتال الرئيسة لتحقيق تقدم على الأرض.

وبالتزامن، من المرجح أن تتصاعد الضربات لكامل البنى التحتية العسكرية واللوجستية والاقتصادية ومرافق الطاقة في كامل الأراضي الأوكرانية، وانتهاز فرصة النقص الكبير في صواريخ الاعتراض والتي أدت في الخامس من أغسطس/ آب الحالي إلى عجز أوكرانيا عن إسقاط أي صاروخ من أصل 28 أطلقتها روسيا يومها. ولضمان نجاح «الحسم» قبل نهاية العام الحالي، من المؤكد أن الكرملين سيبذل كل الجهود الدبلوماسية وإجراءات أخرى، مثل الحرب الهجينة لإجبار حلفاء أوكرانيا على تقليص المساعدات، أو إيقافها لخفض قدرات الجيش الأوكراني وزيادة الضغوط من المدنيين الأوكرانيين على زيلينسكي وحكومته للتنازل.

شكل الاجتماع الذي عُقد بين وزيري الخارجية، الأميركي ماركو روبيو والروسي سيرغي لافروف، في مايو/أيار الماضي في مانيلا «لحظة فارقة» في جهود الوساطة الأميركية لإنهاء الحرب. وعلى عكس رغبة روسيا في استمرار العمل على تنفيذ «روح أنكوريج»، أشار روبيو إلى وجود حاجة للسعي نحو «مقترحات وأفكار جديدة»، مضيفاً أن واشنطن مستعدة لطرح «بعض منها في السياق والصيغة المناسبين». وفي مقابلة لاحقة مع شبكة «فوكس نيوز» في مطلع الشهر الحالي، أعلن روبيو أن واشنطن مستعدة مجدداً للعمل مع كل من موسكو وكييف لتحقيق السلام. وأوضح روبيو أن لدى موسكو وكييف «خطوطاً حمراء قوية للغاية، وما لم نتمكن من تقريب وجهات النظر بشأن هذه الخطوط، فلن نحقق هدفنا. لكننا مستعدون للتحرك». وفي مؤشر إضافي إلى إمكانية تبني مقاربات جديدة، تطرق روبيو إلى رؤية واشنطن للهدف الرئيسي لدبلوماسيتها في هذه المرحلة الجديدة، وقال: «لقد تغيرت ديناميكيات الصراع نوعاً ما في الأشهر الأخيرة، حيث أصبح الجانب الأوكراني قادراً الآن على توجيه ضربات في عمق الأراضي الروسية وجعل الروس يشعرون بتبعات هذه الحرب. ولذا، فإننا نريد استكشاف ما إذا كان من الممكن أن تؤدي هذه الديناميكية الجديدة إلى نوع من التسوية التفاوضية».

في المقابل، من الواضح أن «الانقلاب» في الموقف الأميركي ليس كاملاً، فقد تراجع ترامب عن عرض سابق قدم خلال قمة حلف حلف شمال الأطلسي «ناتو»، التي عُقدت في تركيا يومي السابع والثامن من يوليو/تموز الماضي، الذي كان يقضي بالسماح لأوكرانيا بتصنيع صواريخ «باتريوت». كما أخفق في الاستجابة لطلب زيلينسكي الحصول على «حزمة شتوية عاجلة» تشمل 300 صاروخ «باتريوت» من دون انتظار بدء الإنتاج المرخص. وفي مؤشر إلى عدم موافقة واشنطن على خطة زيلينسكي لتوسيع الضربات ضد الأهداف العسكرية في العمق الروسي، تبنى كل من البيت الأبيض وشركة «سبيس إكس» موقفاً غير حاسم تجاه مقترح زيلينسكي لترامب في 28 يوليو الماضي لرفع القيود الجغرافية المفروضة على خدمة «ستارلينك» فوق الأراضي الروسية، والذي يتيح لأوكرانيا استخدام الاتصال الفوري للخدمة لتوجيه طائرات مسيرة بعيدة المدى ضد منصات إطلاق الصواريخ الباليستية الروسية المتحركة المتمركزة في عمق الأراضي الروسية.

الحدث

بوتين يهدد بقرصنة سفن أوروبية

بوتين في سخالين، 12 أغسطس 2026 (غافريل غريغوروف/رويترز)

وجّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تهديدات لأوروبا، خلال وجوده في أقصى الشرق الروسي على المحيط الهادئ. ونقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قوله، أمس الأربعاء، إن روسيا سترد بالمثل إذا صادرت دول أوروبية سفناً تجارية روسية. وأضاف بوتين، تعليقاً على تكثيف الاتحاد الأوروبي الضغط على أسطول الظل الروسي من خلال توسيع نطاق العقوبات ليشمل مئات السفن واحتجاز بعض السفن وأفراد طواقمها لإجراء عمليات تفتيش: «هذا لا يقل عن كونه قرصنة ونهباً. وإذا تم تطبيق ذلك فعلياً، فسنضطر إلى الرد بالمثل». وتابع قائلاً إن أي إجراء انتقامي روسي لن يقتصر على تلك المياه التي تم فيها احتجاز السفن الروسية، بل «سيتم اتخاذه أينما رأينا ذلك ضرورياً ومناسباً». وأدلى بوتين بتلك التصريحات من جزيرة سخالين في أقصى شرق روسيا، حيث يشرف على مناورات عسكرية. وذكرت تاس أن الرئيس الروسي اتهم حلف شمال الأطلسي «ناتو»، بتجاوز حدوده والتغلغل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبإثارة التوتر في القطب الشمالي. ونقلت الوكالة عنه قوله: «حلف شمال الأطلسي يتغلغل في المنطقة... تتشكل تكتلات عسكرية سياسية جديدة، وتنشر أنظمة أسلحة جديدة تشكل تهديداً لروسيا أو تدرج ضمن خطط النشر». ميدانياً، قُتِل شخصان أحدهما طفل يبلغ ثمانية أعوام في جنوب روسيا بضربات نفّذتها طائرات مسيّرة أوكرانية. وقال حاكم منطقة كراسنودار فينيامين كوندراتيف إن المنطقة الواقعة في جنوب روسيا والتي تضم عدداً من الوجهات السياحية، تعرضت لهجوم بـ«مئات» المسيّرات الأوكرانية. وأضاف عبر تطبيق تليغرام أمس الأربعاء: «قُتل طفل يبلغ ثماني سنوات في نوفوروسيسك... كما أُصيب ثمانية أشخاص، بينهم طفل، ونُقلوا إلى المستشفى». كذلك، قُتل شخص آخر إثر سقوط حطام مسيّرة في حديقة منزل بقرية فولنا. كما أُصيب شخصان في مدينة غيليندجيك السياحية على ساحل البحر الأسود.

وأعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي المسؤولية عن ضربة نفذتها قواته المسلّحة على قاعدة نوفوروسيسك البحرية، والتي وصفها بأنها «آخر معقل رئيسي للأسطول الروسي على البحر الأسود»، على بعد أكثر من 300 كيلومتر من الجبهة.

بدورها، أعلنت السلطات الأوكرانية، أمس الأربعاء، مقتل 3 أشخاص وإصابة 30 آخرين في استهداف روسي لعدة مناطق بأوكرانيا. وذكرت وكالة الأنباء الأوكرانية «أوكرينفورم» أن القوات الروسية شنت هجوماً بواسطة المسيّرات والمدفعية على منطقة خيرسون، مما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة 14 آخرين. وفي دونيتسك، قتل شخص وأصيب 13 آخرون إثر استهداف روسي، بينما أصيب شخصان في ميكولايف نتيجة هجوم بطائرات مسيرة، تزامناً مع إصابة شخص آخر في زابوريجيا.

وقال مصدران في قطاع النفط لوكالة رويترز، أمس الأربعاء، إن مصفاة النفط الروسية (أورسكنفتيورجسينتيز) متوسطة الحجم توقفت عن العمل، أول من أمس الثلاثاء، إثر حريق نجم عن هجوم أوكراني بطائرات مسيرة. وأشار المصدران إلى أن الطائرات المسيرة هاجمت المصفاة، الواقعة على بعد حوالي 1900 كيلومتر شرقي الحدود الأوكرانية.

(قنا، رويترز، فرانس برس)

700

أطلقت كوريا الشمالية صاروخاً بالستياً من ساحلها الشرقي باتجاه بحر اليابان في وقت مبكّر أمس الأربعاء، وفق ما أفاد الجيش الكوري الجنوبي، قبل أيام من بدء مناورات عسكرية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. ومن المقرر أن تنطلق الاثنين المقبل مناورات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تستمر 11 يوماً، وهي جزء معتاد من الجدول الزمني الصيفي وتهدف إلى تعزيز الجاهزية الدفاعية في مواجهة كوريا الشمالية. وذكرت هيئة الأركان الكورية الجنوبية في رسالة وجهتها إلى صحافيين أن «الجيش رصد قرابة السادسة صباحاً (21,00 بتوقيت غرينتش) صاروخاً بالستياً أطلقته كوريا الشمالية من منطقة وونسان باتجاه بحر الشرق»، مستخدمةً التسمية الكورية لبحر اليابان. وأضافت أن الصاروخ اجتاز مسافة تزيد على 700 كيلومتر فوق المسطح المائي. وذكرت وزارة الدفاع اليابانية على وسائل التواصل الاجتماعي أن الصاروخ البالستي سقط، من دون تفاصيل إضافية. ووصف وزير الدفاع الياباني شينجيرو كويزومي عملية الإطلاق بأنها «تهديد للسلم والأمن في منطقتنا»، لافتاً إلى أن طوكيو «قدمت احتجاجاً شديد اللهجة» لكوريا الشمالية عبر القنوات الدبلوماسية في بكين.

(فرانس برس)